البنك المركزي المصري

تقرير مجلس الادارة

عن

عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

البنك المركزي المصري

تقرير مجلس الادارة

عن

عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥

---

٣٠ سبتمبر ١٩٦٥

(بمناسبة صدور القرار الجمهورى رقم ٢٧٢٢ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ٦ يوليه
باعتماد ميزانية البنك المركزى المصرى فى ٣٠ يونيه ١٩٦٥)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

البنـــك المركـــزى المصـــرى

(القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠)

المركـز الرئيسـى بالقـاهرة

رأس المـال ٣،٠٠٠،٠٠٠ جنيه مصرى الاحتياطى ٢،٤٧٢،٠٠٠ جنيه مصرى

مجلـس ادارة البنـك

المحافظ والرئيس – السيد/أحمد زنـدو

نائب المحافظ – السيد/الدكتور أحمد نظمى عبد الحميد

عضوان ممثلان لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية	السيد/فتحى رضوان
عضو ممثل لوزارة الخـــزانة	السيد/الدكتور محمد زكى شافعى
السادة رؤساء مجالس ادارة البنوك التجارية	السيد/الدكتور محمد مصطفى القللى
السادة رؤساء مجالس ادارة البنوك المتخصصة	

مراقبا الحسابات { السيد/زكى حسن
السيد/محمود لطفى }

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تقرير مجلس الادارة
عن
عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥

اطرد تقدم الاقتصاد القومى فى عام ١٩٦٤/٦٥ الذى اكتمل فيه تنفيذ خطة التنمية الخمسية الأولى ، ويبين من نتائجها الأولية أنه أمكن تحقيق الأهداف ، وان ظهرت بعض الصعوبات التى يرجى الافادة منها عند تنفيذ الخطة الخمسية الثانية . وبلغت نسب التنفيذ الفعلية ٩٥ ٪ فى الاستثمارات و ٩٧ ٪ فى كل من الانتاج والدخل القوميين ، كما جاوزت العمالة أهداف الخطة . على أن مشكلة تمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية لا تزال تحتل المقام الأول ، رغم الارتفاع الواضح فى الدخل القومى ، وذلك نظرا لاطراد ارتفاع معدل نمو السكان مع زيادة متوسط الاستهلاك الفردى بمعدلات عالية ، مما تعذر معه تدبير المدخرات المحلية اللازمة لتمويل مشروعات التنمية .

وشهد العام كذلك توثيقا لروابطنا الاقتصادية بكثير من الدول وبخاصة البلاد العربية والافريقية . أما فى مجال المعونات الاقتصادية فاذا كانت البلاد قد تعرضت للضغط الاقتصادى من جانب بعض الدول ، فقد تلقت مزيدا من التسهيلات من صندوق النقد الدولى ، وكذلك من بعض الدول .

وأظهر الاقتصاد العالمى كذلك خلال عام ١٩٦٤ تقدما بصفة عامة ، ولا سيما فى ميدان الانتاج الصناعى ، وكان التقدم فى هذا المجال واضحا بصفة خاصة فى اليابان وكذلك فى بعض البلاد النامية .

على أن ارتفاع معدل التنمية كان مصحوبا فى معظم الأحوال بمشكلاتها المعتادة ، كالتضخم وارتفاع مستوى الأجور والأسعار ، فضلا عن اختلال ميزان المدفوعات ، وان اختلفت النظم الاقتصادية فى الدول أو مستويات التقدم الاقتصادى بها . وعلمت كل دولة على علاج مشكلاتها بما يناسب ظروفها المحلية وعلاقاتها الاقتصادية الدولية فى نفس الوقت . واتجهت

السياسات الاقتصادية فى معظم الدول الى العمل على تحقيق التوازن الاقتصادى الداخلى والخارجى على السواء ، والتجأ بعضها الى تطبيق برامج للتثبيت والاستقرار الاقتصادى .

ونظرا لترابط معظم هذه المشكلات على الصعيد العالمى ، فقد ازداد التعاون الاقتصادى الدولى وثوقا ، وكان نجاح السياسات الاقتصادية فى كثير من الأحوال رهنا بتحقيق هذا التعاون . وعمدت التكتلات الاقتصادية المختلفة الى التعجيل فى تخفيف القيود على التبادل التجارى فيما بين الدول الأعضاء . واستمرت المساعدات الاقتصادية لأغراض التنمية ، وان ظلت تتأثر فى كثير من الأحوال بالعلاقات السياسية ، كما استمر التعاون النقدى الدولى لمساندة العملات الرئيسية ، وفى بحث مشكلة السيولة الدولية ، التى اختلفت حولها وجهات النظر .

واطرد نشاط المؤسسات المالية الدولية فى مجال تقديم المعونات الاقتصادية عن طريق كل من البنك الدولى ومؤسستى التمويل والتنمية الدوليتين ، واستمر صندوق النقد الدولى فى تدعيم السيولة ومساعدة الدول الأعضاء على مواجهة مشكلات مدفوعاتها الخارجية .

ونظرا لأهمية الاقتصاد العالمى وتأثيره على الاقتصاد القومى ، سنتناول فى هذا التقرير أهم التطورات الاقتصادية الدولية ، يعقبها عرض لأهم سمات الاقتصاد القومى خلال عام ١٩٦٤/٦٥ فى ضوء ما توافر من بيانات .

الاقتصاد العالمى

حقق الاقتصاد العالمى فى مجموعه تقدما خلال عام ١٩٦٤ ، وبلغت نسبة الارتفاع فى الانتاج الصناعى العالمى ٧ر٣ ٪ مقابل ٥ ٪ فى عام ١٩٦٣ ، وواصلت الدول الصناعية بصفة عامة نموها الاقتصادى وان تباطأ معدله فى بعض الدول الأوربية ، بسبب برامج الاستقرار الاقتصادى التى وضعتها لعلاج ما حدث بها من اختلال فى التوازن الاقتصادى .

وكان من أهم التطورات فى مجال المدفوعات الدولية اقتراح فرنسا الرجوع الى قاعدة الذهب ، وقرارها بشأن تحويل أرصدتها الدولارية الحالية والمستقبلة الى ذهب . وقد جاء هذا الاقتراح فى الوقت الذى تعرض فيه كل من الجنيه الاسترلينى والدولار الأمريكى لبعض الصعوبات ، اذ واجه الاسترلينى أخطر أزمة منذ عام ١٩٤٧ ، كما استمر عجز ميزان المدفوعات الأمريكى بالرغم من الاجراءات التى اتخذت فى هذا الشأن .

وفى مجال التجارة الدولية واصلت الصادرات العالمية توسعها فى عام ١٩٦٤ ، فبلغت قيمتها نحو ١٧١ مليار دولار ، مقابل ١٥٣ مليار دولار فى العام السابق ونحو ١٤١ مليار دولار فى عام ١٩٦٢ ، بزيادة معدلها ٣ر١١ ٪ مقابل ٨ر٨ ٪ فى عام ١٩٦٣ ، وان كان يرجع جانب من هذه الزيادة الى ارتفاع الأسعار ، وخاصة أسعار المواد الأولية وخامات الصناعة . وارتفعت صادرات الدول الصناعية من ١١١ مليار دولار فى عام ١٩٦٣ الى ١٢٥ مليار دولار فى العام التالى ، أى بنسبة ٥ر١٢ ٪ . كما ارتفعت صادرات الدول النامية من ٣١ مليار دولار فى عام ١٩٦٣ الى ٨ر٣٣ مليار دولار فى العام التالى بزيادة قدرها ٩ ٪ . أما صادرات الدول ذات الاقتصاد الموجه فقد بلغت ١ر١٨ مليار دولار مقابل نحو ١٧ مليار دولار فى عام ١٩٦٣ و ٨ر١٥ مليار دولار فى عام ١٩٦٢ ، وبذا بلغ معدل نمو صادراتها ٨ر٦ ٪ مقابل ٨ر٧ ٪ فى العام السابق .

بيد أنه من الجدير بالذكر ، فيما يتعلق بتجارة الدول النامية ، أن التقدم الذى أحرزته صادراتها فى السنوات ١٩٥٤ - ١٩٦٤ يقل كثيرا عما حققته الدول الصناعية فى هذا المجال ؛ اذ لم تجاوز الزيادة السنوية فى قيمة صادراتها ٣ ٪ فى الفترة من ١٩٥٤ الى ١٩٥٩ ، ثم ٦ ٪ فى السنوات ١٩٥٩ - ١٩٦٤ ، وذلك بالرغم من أن نسب التبادل التجارى - التى كانت فى غير صالحها فيما بين عامى ١٩٥٤ و ١٩٥٧ بسبب ارتفاع أسعار الواردات - بدأت فى التحسن فى السنوات التالية نتيجة لارتفاع أسعار صادراتها . وهكذا انخفض نصيب الدول النامية فى قيمة التجارة الدولية من ٢٨ ٪ فى عام ١٩٥٤ الى ٢٢ ٪ فحسب فى عام ١٩٦٤ .

❖❖❖

ولا يزال موضوع السيولة الدولية ومدى صلاحية النظام النقدى الدولى الذى يقوم أساسا على قاعدة الصرف بالذهب ، من الموضوعات الاقتصادية

الهامة التى تشغل الأذهان . وظهر فى الاجتماع السنوى لصندوق النقد الدولى الذى عقد فى طوكيو سنة ١٩٦٤ ، اختلاف فى وجهات النظر بين الدول الصناعية الرئيسية حول صلاحية ذلك النظام ، ولكن لم تتخذ قرارات ايجابية بشأن تعديله ، وان تمخض الاجتماع عن التوصية برفع حصص الدول الأعضاء بنسبة ٢٥ ٪ .

وظهر أخيرا تقرير أوسولا الذى أعدته مجموعة من الخبراء بتكليف من الدول العشر* . وقد تناول الخبراء بالتحليل الاقتراحات المطروحة على بساط البحث لحل مشكلة السيولة الدولية ، سواء ما كان منها متعلقا بخلق وحدة احتياطية جماعية ، أو بخلق احتياطيات اضافية عن طريق صندوق النقد الدولى ، أو تحويل الحيازات من العملات الأجنبية الى احتياطيات أخرى بديلة لها . ويتضح من التقرير تباين وجهات النظر فى عدد من النقاط الخاصة بالعلاقة بين الاحتياطيات المقترحة وبين الذهب ، وادارة هذه الاحتياطيات وتوزيعها ، والدور الذى يستطيع الصندوق القيام به لتدبيرها . وهكذا لم تتفق وجهات النظر ولو حول الأسس التى يمكن أن يستند عليها فى تقييم مختلف الاقتراحات ، فضلا عن أنها جاءت مخيبة لآمال الدول النامية ، اذ يفضل الخبراء عدم الخلط بين حاجة هذه الدول الى التمويل طويل الأجل اللازم للتنمية ، وبين وسائل خلق احتياطيات دولية بدعوى تحقيق المرونة الكافية لادارة السيولة الدولية .

وكان من التطورات الهامة فى هذا المجال ما نادت به فرنسا من العودة الى قاعدة الذهب واتخاذها أساسا للنظام النقدى الدولى ، وقررت تسوية جميع مدفوعاتها الدولية بالذهب . وقد عارضت بعض الدول - وعلى رأسها الولايات المتحدة - هذا الاقتراح ، خوفا مما قد يترتب عليه من آثار انكماشية تشابه تلك التى ظهرت فيما بين الحربين العالميتين ، كما أنها تخشى أن يؤدى رفع سعر الذهب الى اثارة عدة مشكلات تتعلق بصفة خاصة بالدور الذى يقوم به كل من الدولار والاسترلينى فى مجال المعاملات الدولية .

واقترحت السلطات الأمريكية عقد مؤتمر عالمى لبحث امكان اصلاح النظام النقدى الدولى ، على أن تسبقه دراسة ومشاورات دولية للاتفاق على نقط التعديل الرئيسية .

---

* وهى المملكة المتحدة وفرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا وبلجيكا وهولندا والولايات المتحدة وكندا واليابان .

هذا وتتفاقم مشكلة السيولة الدولية للدول النامية ، ذلك أن مواردها من العملات الأجنبية تقصر عن تغطية ما تحتاج اليه من واردات لمواصلة تنفيذ مشروعات خطط تنميتها ، هذا فى حين أنه يتعين عليها الوفاء بقيمة الالتزامات التى تقع عليها ، وتتمثل فى الفوائد والأقساط المستحقة عن قروضها الخارجية . وقد استوعبت خدمة هذه الديون خلال السنوات الثمانى الأخيرة الجزء الأكبر مما حصلت عليه من مساعدات خارجية ، اذ ارتفعت الديون الخارجية لسبعة وثلاثين من الدول النامية الرئيسية من ٧ مليار دولار فى عام ١٩٥٥ الى ٥ر٢١ مليار دولار فى عام ١٩٦٣ ، وبذلك بلغ ما تدفعه من أقساط وفوائد ٧ر٢ مليار دولار سنويا .

***

وواصل الاقتصاد الأمريكى نشاطه التوسعى الكبير الذى بدأ فى سنة ١٩٦١ ، فارتفع اجمالى الناتج القومى الى ٦٢٤ مليار دولار فى سنة ١٩٦٤ بزيادة قدرها ٦ر٦ ٪ عن سنة ١٩٦٣ . ويرجع هذا التقدم فى المقام الأول ، الى التوسع فى الانفاق الاستثمارى نتيجة تدابير منها ما تقرر من اعفاءات ضريبية لصالح الممولين ، الى جانب السياسة النقدية الداخلية التى استهدفت توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة للتوسع الاقتصادى ، فأمكن بذلك استيعاب ١ر٨ مليون عامل جديد ، وهبط مجموع العاطلين من ٤ر٢ مليون عامل فى آخر عام ١٩٦٣ الى ٣ر٩ من الملايين فى آخر عام ١٩٦٤ .

وقد ظلت مشكلة عجز ميزان المدفوعات قائمة ، فبلغ العجز ٣ر١ مليار دولار فى عام ١٩٦٤ مقابل ٣ر٣ مليار دولار فى العام السابق . ويفصح تحليل الميزان عن كل من نواحى التحسن ومواطن الضعف ، فقد بلغ فائض الميزان التجارى ٦ر٥ مليار دولار بزيادة قدرها ١ر٦ مليار دولار عن العام السابق بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات بنسبة ١٥ ٪ ، فى حين أن الزيادة فى الواردات لم تجاوز ٩ر٧ ٪ ، مما يعكس تحسن المركز التنافسى للسلع الأمريكية بفضل استقرار الأسعار بالمقارنة مع الدول الصناعية الكبرى . كما بلغ صافى ايرادات الاستثمارات الأمريكية فى الخارج ٣ر٩ مليار دولار بزيادة قدرها نحو ٦٠٠ مليون دولار عن العام السابق . ومن الجدير بالتنويه أن فائض العمليات الجارية العادية يكفى لتغطية حركات رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار فى الخارج ، ولذلك فان العجز الاجمالى فى ميزان

المدفوعات يمكن أن يعزى أساسا الى النفقات العسكرية فى الخارج وكذلك المعونات الاقتصادية .

ولعلاج هذا العجز ، اتخذت السلطات المختصة عدة تدابير هامة منذ أوائل فبراير ١٩٦٥ تستهدف حماية الدولار الأمريكى ، من ذلك مد أجل العمل بضريبة موازنة الفائدة لمدة عامين بعد ٣١ ديسمبر ١٩٦٥ ، وتوسيع نطاقها لتشمل القروض غير المصرفية التى تتراوح استحقاقاتها بين عام وثلاثة أعوام ، مع سريانها على القروض المصرفية التى تبلغ استحقاقاتها عاما فأكثر ، ومنها أيضا توجيه أصحاب الأعمال للحد من استثماراتهم المباشرة فى الخارج ، كذلك تخفيض نفقات الدفاع الى أقل قدر ممكن ، هذا الى جانب تشجيع السياحة الى الولايات المتحدة الأمريكية . كما طلب الى الجهاز المصرفى الحد من التوسع فى القروض الممنوحة للأجانب باستثناء القروض الخاصة بتمويل الصادرات الأمريكية خلال عام ١٩٦٥ ، بحيث لا تجاوز مستوى القروض القائمة فى آخر عام ١٩٦٤ بأكثر من ٥ ٪ ، ولو أن هذا الاجراء لم يستبعد احتمال منح بعض الدول معاملة تفضيلية فى الحدود المقررة فى بعض الظروف .

❖

أما فى المملكة المتحدة ، فيعتبر الربع الأخير من عام ١٩٦٤ من أحرج الأوقات التى مرت بها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فقد اشتد العجز الاجمالى فى ميزان المدفوعات من ٧٨ مليون جنيه فى عام ١٩٦٣ الى ٧٤٥ مليون جنيه فى عام ١٩٦٤ ، نظرا لاتساع عجز الميزان التجارى الذى بلغ ٥٥٣ مليون جنيه ، بالاضافة الى كبر حجم التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل الى الخارج ، مما كان من شأنه اضعاف الثقة فى الجنيه الاسترلينى واندفاع الكثيرين الى التخلص منه ، ومن ثم بدأت المضاربة عليه تتخذ نشاطا مقلقا .

وعلاجا لتدهور الميزان التجارى ، رفعت الرسوم الجمركية فى الربع الثالث من العام بنسبة ١٥ ٪ على الواردات من السلع المصنوعة ، وخفضت فى الوقت ذاته الضريبة على الصادرات بمقدار ١ر٥ ٪ . كما اضطر بنك انجلترا ، ازاء اشتداد أزمة الاسترلينى ، الى رفع سعر الخصم من ٥ ٪ الى ٧ ٪ فى يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٤ ، كما سحب ما يعادل ٣٥ مليون جنيه من

احتياطياته لمساندة العملة البريطانية ، وأصبح الموقف يحتم اتخاذ اجـــراء حاسم لوقف عمليات المضاربة . وقد ظهر التعاون النقدى بين الدول الصناعية جليا فى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦٤ ، عندما حصلت بريطانيا على تسهيلات ائتمانية قدرها ٣ مليار دولار . وكان من ثمرة هذا التعاون أن هبطت المضاربات على الاسترلينى ، ولكن ما لبث بنك انجلترا أن اضطر الى التدخل فى ســوق الصرف فى شهر ديسمبر لمواجهة عمليـــات الصرف الآجلة التى اتسـع نطاقها ، واستنفد فى ذلك ما يعادل حوالى مليار من الدولارات من تسهيلات البنوك المركزية الأجنبية .

واذ لم يكن ثمة سبيل الى تدعيم مركز الاسترلينى الا بتحسن مركز المدفوعات الخارجية للمملكة المتحدة ، فان ميزانية الدولة التى تقدم بها وزير الخزانة فى أوائل أبريل الماضى اهتمت بضغط العجز فى ميزان المدفوعـات عن طـريق اتباع سياسة تهدف الى الحـــد من الطلب الداخـــلى بتخفيض المصروفات الحكومية ، وزيادة الضرائب على الدخان والمشروبات الروحيـة والسيارات ، وفرض بعض الضرائب الجديدة ، فضلا عن الحـــد من نزوح الأموال الى الخارج . وفى شهر يوليه اتخذت تدابير أخـرى منها فـرض بعض القيود على عمليات الشراء الآجل والتشييد ، وعلى مصروفات القطاع العام واستثماراته بالخارج ، واستثماراته غير الصناعية بالداخل ، الى جانب اقتطاع مائة مليون جنيه من نفقات الدفاع .

وكان صـــندوق النقد الدولى قد وافق فى ١٢ مايو ١٩٦٥ على منـح بريطانيا قرضا يعادل ١٤٠٠ مليون دولار بعمـلات الدول أعضـــاء « نادى باريس » حتى تقوم بتسوية التسهيلات الائتمانية الثنائية التى لجأت اليها فى الشهور الأخيرة ، وتدعيم مركز احتياطياتها .

وفى ١٠ سبتمبر ١٩٦٥ أعلن بنك انجلترا أنه تم الاتفاق مع الولايات المتحدة وتسع دول أخرى على تسهيلات ائتمانية جديدة لم تحدد قيمتهـــا بعد ، بغرض تدعيم مركز الجنيه الاسترلينى والقضاء على المضاربة . وقـد رفضت فرنسا الاسهام فى هذه التسهيلات .

أما بالنسبة للاقتصاد الأوربى ، فان دول السوق الأوربية المشتركة كانت قد واجهت لأول مرة منذ انشاء السوق موجة من التضخم هددت التوازن الداخلى والخارجى للسوق ، ولذلك وافق مجلس وزراء الدول الست فى ١٥ أبريل سنة ١٩٦٤ على برنامج تثبيت أوربى ، وتركز الاهتمام على تخفيض معدل التوسع فى الطلب الداخلى للحد من ارتفاع الأسعار . فأمكن بذلك وقف ارتفاع الأسعار فى فرنسا وخفضها فى ايطاليا وهولندا ، وان ظلت نسبة الارتفاع فى بلجيكا دون تغيير .

وقد سجل الانتاج الاجمالى لدول السوق زيادة قدرها ٥ ٪ فى سنة ١٩٦٤ ، مقابل ٣ر٩ ٪ فى عام ١٩٦٣ ، وكان من شأن الاتجاه الى تحقيق التوازن الداخلى فى السوق الأوربية ، أن خفت حدة موجة الشراء التضخمية بين الدول الأعضاء ، فلم تجاوز الزيادة فى تبادلها التجارى ١٥ ٪ ، مقابل زيادة قدرها ١٧ ٪ فى عام ١٩٦٣ .

وتجدر الاشارة فى هذا المقام ، الى ما قررته الدول الست الأعضاء ، من اجراء تخفيض جديد فى الرسوم الجمركية الخاصة بالمنتجات الصناعية بواقع ١٠ ٪ فى أول يناير ١٩٦٥ ، وبذا بلغت جملة التخفيض ٧٠ ٪ . ومن المنتظر ازالة الحواجز الجمركية على هذه المنتجات اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٧ . أما بالنسبة للمواد الزراعية ، فقد تراوح معدل التخفيض الاجمالى للرسوم الجمركية عليها بين ٥٠ ٪ و ٥٥ ٪ . هذا كما اتفقت الدول الأعضاء فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٤ على سعر موحد للحبوب يبدأ العمل به فى أول يوليه سنة ١٩٦٧ . غير أنه قد ظهر خلاف بشأن التمويل التعويضى المترتب على تنفيذ السياسة الزراعية للسوق ، اذ طلبت فرنسا الاكتفاء فى الوقت الحاضر بقصر اجراءات التمويل الخاصة بهذه السياسة على فترة الانتقال فقط ، ورفضت منح سلطة الاشراف على هذه السياسة للبرلمان الأوربى .

وكانت مشكلة التضخم التى واجهتها فرنسا فى عام ١٩٦٣ وهددت ميزانها التجارى ، مما دفع السلطات الى اتباع برنامج للتثبيت فى سبتمبر من ذلك العام . وواصلت جهودها فى عام ١٩٦٤ ، فعمدت الى تضييق التسهيلات الائتمانية والاستثمارات قصيرة الأجل ، فضلا عن اتخاذ بعض اجراءات

بشأن تثبيت الأسعار والأجور . وعلى الرغم من اتساع عجز الميزان التجارى فى عام ١٩٦٤ ، فقد أدى فائض الخدمات وتحويلات رؤوس الأموال الخاصة من الخارج الى ارتفاع احتياطيات فرنسا من الذهب والعملات الأجنبية بنحو ٦٥٠ مليون دولار .

ونجحت أيضا ألمانيا الاتحادية فى تفادى التضخم الذى ساد معظم دول السوق المشتركة ، وذلك عن طريق الحد من تدفق رؤوس الأموال من الخارج ، كما استطاعت مواصلة التوسع الاقتصادى ، فزاد الدخل القومى فى سنة ١٩٦٤ بحوالى ٦ر٥ ٪ مقابل ٣ر٢ ٪ فى سنة ١٩٦٣ ، واستمرت الحاجة الى المزيد من الأيدى العاملة حتى بلغ مجموع العمال الأجانب فى سنة ١٩٦٤ مليون عامل ، بزيادة قدرها ٢٠٠ر٠٠٠ عامل عن العام السابق . ورغم ارتفاع قيمة الواردات بنسبة أعلى من قيمة الصادرات بالمقارنة بالعام السابق ، فقد بلغ فائض الميزان التجارى ٦ر١ مليار مارك ، واقتصر فائض العمليات الجارية على ٥١٧ مليون مارك . بيد أنه كان من نتيجة العجز الذى أسفرت عنه العمليات الرأسمالية ، عدم زيادة احتياطيات ألمانيا من الذهب والعملات الأجنبية الا بمقدار ضئيل خلال العام .

وفيما يتصل بايطاليا ، كان من شأن السياسة الانكماشية التى انتهجتها منذ الربع الثالث من سنة ١٩٦٣ ، لاصلاح اختلال ميزان مدفوعاتها ، أن كاد يتوقف نمو الانتاج الصناعى . ذلك أنه على الرغم من تحسن الانتاج الزراعى ، فقد اقتصرت زيادة الناتج القومى على ٣ ٪ مقابل ٨ر٤ ٪ فى سنة ١٩٦٣ و ٦ر٣ ٪ فى سنة ١٩٦٢ ، على أن العجز فى الميزان التجارى انكمش لأول مرة منذ خمس سنوات فبلغ ٣ر١ مليار دولار مقابل ٥ر٢ مليار دولار فى سنة ١٩٦٣ ، مما أدى الى تحسن كبير فى ميزان المدفوعات فى عام ١٩٦٤ ، لا سيما بعد استئناف تدفق رؤوس الأموال الى ايطاليا من الخارج .

أما دول منطقة التجارة الحرة الأوربية ، فقد استمرت فى تطبيق برنامج معاهدة ستوكهلم ، فخفضت الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية بين الدول الأعضاء بواقع ١٠ ٪ فى أول يناير سنة ١٩٦٥ ، وبذا بلغ التخفيض ٧٠ ٪ وهو ما يعادل ما حققته دول السوق الأوربية المشتركة . كما اطرد نمو التجارة بين هذه الدول خلال عام ١٩٦٤ بمعدل يفوق

تجارتها مع باقى العالم ، اذ ارتفعت جملة وارداتها من بعضها البعض بنسبة ١٧ ٪ ، فبلغت قيمتها ٦٥١٦ مليون دولار ، وذلك مقابل زيادة قدرها ١٣ر٥ ٪ مع العالم الخارجى .

❖

وحققت دول أوربا الشرقية - أعضاء الكوميكون - تقدما ملموسا بوجه عام فى عام ١٩٦٤ بالمقارنة مع العام السابق ، اذ بلغت معدلات النمو فى الدخل القومى ٧ ٪ فى الاتحاد السوفيتى مقابل ٤ر٣ ٪ فى العام السابق و ٧ر٤ ٪ فى ألمانيا الشرقية مقابل ٢ر٧ ٪ و ١٠ ٪ فى رومانيا مقابل ٩ر٧ ٪ ، أما فى تشيكوسلوفاكيا فقد توقف التراخى الذى اصاب الانتاج فى العام السابق . كما اتسم معدل النمو بالتباطؤ فى كل من بلغاريا والمجر وبولندا .

وقد ارتفع معدل نمو الانتاج الصناعى فى جميع دول الكتلة الشرقية عن العام السابق ، باستثناء الاتحاد السوفيتى . أما الانتاج الزراعى فقد استعاد نشاطه فى الاتحاد السوفيتى حيث زاد بنسبة ١٢ ٪ فى سنة ١٩٦٤ بعد تناقص بلغ ٢ر٧ ٪ فى سنة ١٩٦٣ ، ولكنه تراجع فى كل من تشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر فى سنة ١٩٦٤ .

وتتمثل أهم التطورات فى هذه الدول خلال سنة ١٩٦٤ فى الاتجاه الجديد نحو تعديل أساليب التخطيط والادارة وتطويرها ، لكى تتجاوب نظم الاستثمارات والانتاج والتجارة الخارجية مع مقتضيات النمو الاقتصادى بما يكفل استخدام الموارد بطريقة أفضل . ففى الاتحاد السوفيتى بدأ الاهتمام بمنح بعض المشروعات مزيدا من الاستقلال ، مع ابراز أهمية جهاز الأسعار والأرباح كحافز للانتاج ، كما استحدثت نظم خاصة فى بعض الصناعات بغية رفع مستوى الانتاج واستخدام الوسائل الحديثة ، وذلك عن طريق استقطاع شريحة أكبر من الأرباح لتغذية موارد المشروعات . واتخذت ألمانيا الشرقية عدة تدابير لغرض تطوير أجهزة التخطيط بما يتيح المرونة فى التنفيذ ، واحلال الدوافع الاقتصادية محل الرقابة الادارية ، فضلا عن توثيق عرى الصلات بين المنتج والمستهلك فى مجال التجارة . كذلك تستهدف التجارب التى تقوم بها بولندا البحث عن أفضل الطرق لتحسين

وسائل التخطيط ، مع تدعيم الدور الذى تقـــوم بـه الأرباح والاقلال من الاشراف المركزى على المشروعات . أما فى تشيكوسلوفاكيا فان المبادىء التى يقوم عليها البرنامج الجديد تستهدف اللامركزية فى التطبيق وتوسيع سـلطة المؤسسات ، الى جانب منحها حق الاحتفاظ بحسابات النقد الاجنبى ، والاعتماد على جهاز الثمن كحافز للانتاج ، مع الربط بين الأسعار المحلية والخارجية لتنشيط الاقتصاد القومى عن طريق المنافسة . هذا كما أن العبرة فى الحكم على النتائج الاقتصادية للمؤسسات ، انما تعتمد على ما تحققه من نتائج مالية وليس بنسبة ما تنفذه من أهداف الخطة .

ولقد حقق بنك الكوميكون للتعاون الاقتصادى الدولى نجاحا فى عـام ١٩٦٤ تمثل فيما اجراه من تسويات بين الدول الأعضاء على أسس متعددة الأطراف بفضل الوحدة الحسابية المعتمدة بين هذه الدول ، وهى الروبـل القابل للتحويل (يعادل ٩٨٧٤١٢ر٠ جراما من الذهب الخالص) ، وذلك فضلا عما قام به البنك من عمليات مع البنوك الغربية .

أما الاقتصاد اليوغوسلافى فقد واجه بعض الصعوبات خـــلال عـــام ١٩٦٤ ، رغم زيادة الدخل القومى بنسبة ٥ر١٢ ٪ ، ذلك أن الانفـاق على الاستهلاك والاستثمار قد ارتفـع بمعـــدلات أكبر من الزيادة الحقيقية فى الانتاج ، مما أدى الى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية ومستوى الاجـــور وزيادة نفقات المعيشة ، كما سجل البنكنوت المتداول زيادة كبيرة . واتسـع عجز الميزان التجارى من ٢٦٦ مليون دولار فى عام ١٩٦٣ الى ٤٣٠ مليـون دولار فى العام التالى ؛ اذ ارتفعت الواردات بنسبة ٢٥ ٪ فى حين لم تجاوز الزيادة فى الصادرات ١٣ ٪ . وبلغ اجمالى العجز فى ميزان المدفوعات ٢٠٩ مليون دولار . وقد اضطرت الحكومة ازاء ذلك الى اتخاذ اجـراءات عاجلة للحد من التضخم وموازنة الميزان التجـــارى ، فوضعت برنامجا جـــديدا للاصـــلاح بمساندة صـندوق النقد الدولى تضمن تخفيض سعر الدينـار اليوغوســـلافى مـن ٧٥٠ الى ١٢٥٠ دينار لكل دولار أمريـكى . ووافق الصندوق على منح يوغوسلافيا تسهيلات ائتمانية قيمتها ٨٠ مليـون دولار ، لكى تتمكن من اصلاح نظامها الاقتصادى ، بغية زيادة انتاجها القومى وتحسين مركز مدفوعاتها الدولية مع العمل على استقرار الأسعار وزيادة فاعلية قوى السوق . وقد اقترن برنامج الاصلاح بتحرير استيراد المواد الأولية وقطـع الغيار ، والغاء اعانات التصدير ، مع العمـــل على انهاء الاتفاقات الثنائية مع

الدول الأعضاء فى الصندوق . وينتظر أن تؤدى هذه التدابير ، بالاضافة الى تقييد الائتمان المصرفى وتطبيق نظام اللامركزية فى تقرير الاستثمارات ، الى زيادة المنافسة بين مصانع يوغوسلافيا وتخفيض تكاليف الانتاج وايجاد الحافز على بذل الجهود فى مجالات النشاط المرغوب فى زيادة انتاجها . وفوق هذا وذاك انتهجت الحكومة سياسة انكماشية لمكافحة التضخم ، والعمل على ربط الزيادة فى الدخول بالزيادة فى الانتاجية .

❖❖❖

كذلك واجه الاقتصاد الهندى صعوبات عديدة خلال عام ١٩٦٤ . اذ تراجع معدل نمو الانتاج الصناعى الذى ارتفع بنسبة ٦ر٧ ٪ مقابل ٩ ٪ فى العام السابق ، وقصر الانتاج عن مواجهة التوسع فى الطلب الاستهلاكى نتيجة لارتفاع الدخول النقدية مما أدى الى زيادة كبيرة فى الأسعار . ولذلك اتجهت السياسة الاقتصادية نحو توفير السلع الضرورية فى الأسواق عن طريق الاستيراد والعمل على تخفيض الطلب الداخلى وتخفيض الانفاق العام ، الى جانب الحد من التوسع فى الائتمان وتشجيع المدخرات . بيد أن التدهور فى احتياطى العملات الأجنبية قد استمر نتيجة لزيادة استيراد الحبوب الغذائية وأسلحة الدفاع ، وزيادة عبء خدمة الديون الخارجية ، مع انخفاض معدل نمو الصادرات . وقد حصلت الهند على معونة مالية من « هيئة مساعدة الهند » بلغت قيمتها ١٠٢٨ مليون دولار خلال عام ١٩٦٤/٦٥ ، واتفق أخيرا على منحها معونات قيمتها ١٠٢٧ مليون دولار فى عام ١٩٦٥/٦٦ ، وبذا تبلغ المساعدات التى قدمت لتمويل مشروع السنوات الخمس الثالث ٥ر٤٧٢ مليون دولار .

وفى اليابان حقق الدخل القومى زيادة قدرها ١٢ر٢ ٪ فى عام ١٩٦٤ مقابل ١٤ر٦ ٪ خلال العام السابق . كما وجهت الحكومة عنايتها الى تحقيق التوازن الداخلى بعد أن نجحت فى استعادة التوازن الخارجى . فعملت على التوسع فى الائتمان المصرفى ، وخفض بنك اليابان سعر الخصم . وفى ١٨ يونيه سنة ١٩٦٥ أعلنت الحكومة برنامجا جديدا لتنشيط الاقتصاد ، تضمن تخفيض القيود على قروض البنوك بصفة عامة ، وتشجيع الصادرات من السلع الرأسمالية على أساس منح ائتمان طويل الأجل ، وتحسين نظام التأمين على الصادرات وتخفيض الضرائب على المشروعات .

وفى الصين الشعبية سجل عام ١٩٦٤ تقدما ملحوظا فى كل من الزراعة والصناعة . ذلك أنه يتبين لدى المقارنة مع سنة ١٩٥٧ ، وهى السنة الأخيرة فى الخطة الخمسية الأولى ، ارتفاع المعروض من المواد الغذائية بحوالى ٣٠ ٪ ، وزيادة انتاج بعض السلع الصناعية بأكثر من ٥٠ ٪ . وكان من شأن نشاط الانتاج الصناعى خلال العام ، بالمقارنة بالعام السابق ، أن جاوزت الزيادة ٢٠ ٪ فى انتاج الصلب والبترول والمعدات والاسمنت والسيارات والسكر والسجاير . هذا ولم تلجأ الصين الشعبية الى استخدام أية قروض خارجية ، بل قامت بسداد ٥٥١ مليون جنيه استرلينى من دينها قبل الاتحاد السوفيتى وقدره ٥٥٨ مليون جنيه .

❖

أما فيما يتعلق بالاقتصاد الأفريقى ، فقد كان من أهم الأحداث فى عام ١٩٦٤ بدء سريان الاتفاق الذى ارتبطت بمقتضاه ثمانى عشرة دولة أفريقية بالسوق الأوربية المشتركة لمدة خمس سنوات ، وذلك اعتبارا من أول يونيه ١٩٦٤ . ويقضى الاتفاق بأن تحصل هذه الدول خلال السنوات الخمس على مبلغ ٢٣٠ مليون دولار لدعم وتشجيع اقتصادياتها ، بالاضافة الى ٥٠٠ مليون دولار أخرى تستخدم فى الاستثمار الاقتصادى والاجتماعى والمساعدات الفنية .

وكانت دول اتحاد غرب أفريقيا ، وهى ساحل العاج - موريتانيا - داهومى - النيجر - فولتا العليا - السنغال وتوجو ، من بين الدول الموقعة على هذا الاتفاق . هذا ، وكان من شأن وفرة المحاصيل الزراعية بهذه الدول فى موسم ١٩٦٣/٦٤ وزيادة أسعارها العالمية ، وخاصة البن ، أن ارتفعت قيمة انتاجها الزراعى بنسبة ٢٥ ٪ بالمقارنة بالموسم السابق ، كما نشطت صادراتها نشاطا كبيرا ، ومن ثم سجلت الأصول الأجنبية لديها زيادة ملحوظة خلال العام .

وحافظت دول اتحاد شرق أفريقيا ، وهى كينيا وأوغندا وتنزانيا (تنجانيقا وزنزبار) ، على مركز مدفوعاتها الخارجى خلال عام ١٩٦٤ ، نتيجة لزيادة حجم صادراتها الى خارج المنطقة نفسها مع ارتفاع أسعارها ، الى جانب الحد من الواردات وتشجيع دخول رؤوس الأموال الأجنبية ،

فضلا عن المساعدات الخارجية التى حصلت عليها لتمويل مشروعات خطط التنمية . كما بذلت الجهود لتحقيق التوازن داخل المنطقة نفسها بالتعاون الاقتصادى فيما بينها . وفى يونيه ١٩٦٥ ألغى نظام النقد الموحد بين كل من تنزانيا وكينيا وأوغندا .

وقد بدأت غانا فى ١١ مارس ١٩٦٤ تنفيذ خطة السنوات السبع ١٩٦٤/٧٠ التى تهدف الى تحقيق معدل سنوى لنمو الدخل الأهلى وقدره ٥ر٥ ٪ . وتقوم الخطة أساسا على تصنيع السلع القابلة للتصدير وتنفيذ المشروعات الصناعية التى تؤدى الى توفير النقد الأجنبى ، هذا ، كما عمدت السلطات الى تخفيض الواردات من السلع الاستهلاكية ، والتركيز على الواردات اللازمة لاقامة مشروعات الخطة كل ذلك مع العناية بتشجيع الصادرات مما ساعد على تقلص عجز الميزان التجارى بالمقارنة بالعام السابق .

واستمرت حكومة نيجيريا فى العمل على توفير التمويل اللازم لتنفيذ خطة التنمية (١٩٦٢/٦٨) فحصلت من البنك الدولى للانشاء والتعمير على قرض بلغ ٨٢ مليون دولار ، كما حصلت على منح وقروض من مصادر أخرى قيمتها ٧٤ مليون دولار . هذا وقد أنشىء البنك الوطنى للتنمية الصناعية لتوفير الائتمان المتوسط والطويل الأجل لقطاعى الصناعة والتعدين .

أما فى السودان ، فقد اتضح فى النصف الثانى من عام ١٩٦٣ مدى الضغط على الموارد المالية نتيجة لضخامة نفقات التنمية ، الى جانب تدهور محصول القطن لموسم ١٩٦٣/٦٤ ، فعمدت السلطات منذ أواخر ذلك العام الى انتهاج سياسة انكماشية فى القطاعين العام والخاص على السواء . وعلى الرغم من خفض الواردات والزيادة الطفيفة فى حصيلة المعونات الأجنبية ، فقد اتسع عجز ميزان المدفوعات وازداد السحب على الأصول الأجنبية . وازاء ذلك استهدفت ميزانية الدولة (العادية والانمائية) لسنة ١٩٦٤/٦٥ استعادة التوازن ، وذلك بحصر الانفاق الانمائى فى حدود الموارد المتاحة وأحكام الرقابة على المصروفات العادية ، والعمل على الاستزادة من رؤوس الأموال الأجنبية بكافة الوسائل .

وفى أثيوبيا ، نشطت الصادرات فى عام ١٩٦٤ تبعا لزيادة حصيلة صادرات البن ، وتناقص عجز الميزان التجارى ، وكان من شأن ذلك الى جانب تدفق رؤوس الأموال الخاصة من الخارج ، أن أسفر ميزان المدفوعات

عن فائض بلغ ٢ر٢٦ مليون دولار مقابل ٢ر٢ مليون دولار فى العام السابق . وحصلت أثيوبيا على قرض من البنك الدولى للانشاء والتعمير قدره ٥ر٣٣ مليون دولار لتمويل مشروعات القوى الكهربائية . وكان بنك الدولة الأثيوبى يقوم بوظائف البنك المركزى الى جانب مزاولة العمليات المصرفية حتى آخر ديسمبر ١٩٦٣ ، ولكن تحقيقا للتخصص فى الأعمال المصرفية أنهيت أعماله وأنشىء فى نفس التاريخ كل من البنك الأهلى الأثيوبى ليقوم بوظائف البنك المركزى ، والبنك التجارى الأثيوبى ليتولى العمليات التجارية .

❖

أما بالنسبة للتطورات الاقتصادية فى البلاد العربية خلال عام ١٩٦٤ ، فقد كانت الأحوال المناخية ملائمة بوجه عام ، مما كان له أثر طيب فى زيادة انتاج الحاصلات الزراعية ، كما سجل الانتاج الصناعى تحسنا ملحوظا . وقد اتخذت معظم البلاد العربية الخطوات الايجابية لوضع وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية بها . فقد بدأ تنفيذ الخطة الخمسية (١٩٦٥/٧٠) فى العراق ، بغية انماء الدخل القومى بمعدل سنوى قدره ٨ ٪ فى المتوسط . وتقدر الاستثمارات اللازمة لذلك بما يتراوح بين ٧٥٠ و ٨٥٠ مليون دينار يخص القطاع العام منها ٥٥٠ مليون دينار تمول الحكومة الجزء الأكبر منها من ايرادات البترول . وفى المغرب وضعت خطة جديدة للتنمية لمدة ثلاث سنوات (١٩٦٥/٦٧) بعد توقف تنفيذ خطة التنمية السابقة ، وتقوم الخطة الجديدة على أساس استثمار ما يعادل ٥٨ مليون جنيه استرلينى سنويا فى المتوسط . كما بدأت تونس فى تنفيذ خطة التنمية (١٩٦٥/٦٨) مستهدفة انماء الدخل بمعدل ٥ر٦ ٪ سنويا ، وتقدر الاستثمارات اللازمة بمبلغ ٤٥٥ مليون دينار .

واطرد التوسع فى انتاج البترول العربى ، فارتفع من ٣١٦ مليون طن فى سنة ١٩٦٣ الى ٥ر٣٦٦ مليون طن فى سنة ١٩٦٤ ، بزيادة قدرها ١٦ ٪ مقابل ١٥ ٪ فى العام السابق . وقد أسهمت فى هذه الزيادة كافة البلاد العربية المنتجة للبترول ، ولا سيما ليبيا التى قفز انتاجها الى ٤١ مليون طن مقابل ٢٢ مليون طن فى سنة ١٩٦٣ وأقل من ٨ ملايين طن فى عام ١٩٦٢ ، والكويت التى ارتفع انتاجها من البترول فى عام ١٩٦٤ بنحو عشرة ملايين طن فبلغ ١٠٦ مليون طن وظلت بذلك أولى البلاد المنتجة للبترول فى الشرق

الأوسط والرابعة فى العالم بأسره . كذلك ارتفع انتاج المملكة العربية السعودية من ٨١ مليون طن فى سنة ١٩٦٣ الى ٨٦ مليون طن فى سنة ١٩٦٤ ، والعراق من ٧ر٥٦ مليون طن الى ٦٠ مليون طن ، والجزائر من ٦ر٢٣ مليون طن الى ٢ر٢٦ مليون طن .

ولما كانت الزيادة فى الانتاج العالمى من البترول لم تجاوز ٨ ٪ خلال عام ١٩٦٤ ، و ٢ر٧ ٪ فى سنة ١٩٦٣ ، فقد ارتفعت مساهمة البلاد العربية فى الانتاج العالمى الى ١ر٢٦ ٪ فى سنة ١٩٦٤ مقابل ٣ر٢٤ ٪ فى سنة ١٩٦٣ و ٧ر٢٢ ٪ فى عام ١٩٦٢ .

وقد عقد مؤتمر البترول العربى الخامس بالقاهرة فى مارس ١٩٦٥ ، وكان مجالا خصبا لتبادل الدراسات والآراء حول اقتصاديات البترول وتصنيعه بصفة عامة وفى البلاد العربية بصفة خاصة . وكانت أسعار البترول العربى من بين الموضوعات التى نالت اهتماما خاصا فى المؤتمر ، وانتهى المؤتمر الى عدة توصيات هامة ، منها أن تتخذ حكومات الدول والامارات العربية من التدابير ما يلزم لاقامة منظمة عربية للبترول فى اطار جامعة الدول العربية لتعمل على تنفيذ اتفاقية تنسيق السياسة البترولية بين البلاد العربية ، وان تتعاون الدول العربية فى انشاء الشركة العربية للبترول لتمارس نشاطها فى مختلف مراحل الصناعة البترولية من الانتاج الى التوزيع ، وتنسيق الاستثمارات العربية فى مشروعات التنمية الاقتصادية بوجه عام ، وتخصيص نسبة من أرباح الشركات البترولية للمساهمة فى التطوير الصناعى ودعم الاقتصاد الوطنى فى البلاد العربية التى تعمل فيها هذه الشركات .

وتم فى أواخر يوليه ١٩٦٥ توقيع الاتفاق النهائى بين فرنسا والجزائر على استثمار البترول الجزائرى ، ويقضى الاتفاق الذى يسرى لمدة ١٥ عاما باقتسام الأرباح مناصفة بين الطرفين من البترول والغاز الطبيعى ، واقامة شركة مشتركة فى ميدان استثمار منابع البترول . ويتضمن الاتفاق تقديم مساعدات فرنسية لتنمية الصناعة الجزائرية قيمتها ٢٠٠ مليون فرنك سنويا لمدة ٥ سنوات .

أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية ، فقد اطردت زيادة الصادرات والواردات العربية بالمقارنة بالعام السابق ، مع استمرار العجز فى موازين المدفوعات بصورة عامة باستثناء بعض البلاد المنتجة للبترول . وقد قوبل هذا

العجز عن طريق المساعدات والقروض الخارجية التى أمكن الحصول عليها أو السحب على الأرصدة الأجنبية .

وتطبيقا لاتفاقية التكامل الاقتصادى المعقودة بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الجمهورية العراقية ، واصلت اللجنة الدائمة المشتركة دراستها ، فانتهت فى يونيه ١٩٦٥ الى اقرار توصيات عملية من شأنها دفع عجلة التكامل بين البلدين تجاه تحقيق الوحدة الاقتصادية المنشودة ، من ذلك انشاء شركة مشتركة بين البلدين للانشاءات والمقاولات ، واقامة مشروعات مشتركة لتنمية الثروة الزراعية ومنها أيضا اعداد دراسة مقارنة للصناعة فى البلدين تمهيدا لتنسيقها وتكاملها ، ودراسة أخرى للنظام المصرفى والسياسة الانمائية بغرض تحقيق التنسيق اللازم فى هذا المجال . كما اتفق على تشغيل عبارتين بين ميناءى السويس والعقبة تيسيرا للاتصال البرى . واتفق كذلك على تعديل الاتفاق التجارى بين البلدين ، فخفض رسم الاستيراد على التبغ العراقى بنسبة ٥٠ ٪ ورفعت نسبة التخفيض الجمركى على بعض السلع المتبادلة الى ٧٥ ٪ .

وفى مجال التعاون الاقتصادى العربى كذلك ، قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى أبريل ١٩٦٥ الموافقة على التوصية الخاصة بحرية انتقال الأشخاص ، وحرية الاقامة والعمل والاستخدام ، وحقوق التملك والايصاء والارث . كما وافق المجلس على توصية بشأن تنسيق اقتصاد المنطقة حيال الاقتصاد العالمى ، وعلى تنظيم الاتفاقات الاقتصادية لما لها من تأثير على الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة ، ودراسة وسائل التنسيق والتكامل الزراعى .

وواصل الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية نشاطه فى تقديم مساعدات للدول العربية ، وبلغت جملة القروض التى قدمها زهاء ٤٠ مليون دينار كويتى . كما بلغت جملة القروض المباشرة التى قدمتها حكومة الكويت الى البلاد العربية ١١٠ مليون دينار كويتى .

وفى المجال المصرفى ، شهد العام الماضى انشاء البنك المركزى اللبنانى الذى باشر نشاطه اعتبارا من أول أبريل ١٩٦٤ ، كما بدأ البنك المركزى الأردنى فى مزاولة أعماله فى أكتوبر ١٩٦٤ . وفى البحرين صدر فى ٩ ديسمبر ١٩٦٤ مرسوم بانشاء مجلس النقد واصدار دينار البحرين الجديد .

وفى دول امريكا اللاتينية ارتفع الدخل الحقيقى فى أغلب الدول فى عام ١٩٦٤ بمعدل يتراوح بين ٥ ٪ ، ٦ ٪ مما ترتب عليه ارتفاع متوسط الدخل الفردى للفرد بنسبة ٢ ١/٢ ٪ ، وحافظ فائض الميزان التجارى لدول القارة على مستواه فبلغ ١ر٤ مليار دولار مقابل ١ر٣ مليار دولار فى عام ١٩٦٣ .

وقد استطاع بنك التنمية لدول امريكا اللاتينية أن يمد دول القارة التسعة عشر بجانب مما تحتاج اليه من تمويل خارجى ، فقد ساهم حتى آخر عام ١٩٦٣ بمبلغ ١٢٠٠ مليون دولار لتمويل مشروعات بلغت تكاليفها ٣٤٠٠ مليون دولار . وخلال عام ١٩٦٤ اعتمد البنك قروضا قيمتها ٢٩٩ مليون دولار دفع منها ١٩٨ مليون دولار وهو أكبر مبلغ قام بدفعه البنك خلال سنة واحدة منذ بدأ نشاطه .

وشهد عام ١٩٦٤ زيادة التعاون الاقتصادى بين دول السوق المشتركة لامريكا الوسطى (كوستاريكا - السلفادور - جواتيمالا - هندوراس - نيكراجوا) ، فأصبحت الواردات من الخارج التى تخضع لتعريفة جمركية موحدة تمثل ٩٨ ٪ من مجموع الواردات . كما وحدت اجراءات الجمارك وقوانين العمل فى السوق كلها ، وأسس « الاتحاد النقدى لدول أمريكا الوسطى » للمساعدة فى تنسيق السياسات النقدية والعمل على توحيد النقد لدول السوق .

كذلك تعمل منظمة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية على الاسراع لتحرير التجارة فيما بين الدول الأعضاء وهى (الارجنتين - البرازيل - شيلى - كولومبيا - اكوادور - بيرو - براجواى - اورجواى) .

وفى أوائل عام ١٩٦٤ أعلنت الأرجنتين خطتها الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية التى تستهدف زيادة اجمالى الناتج القومى بمعدل سنوى قدره ٧ر٥ ٪ . وقد سجل الاقتصاد الأرجنتينى بعض التحسن ، على أن حالة التضخم استمرت فى البلاد ، كما اتسع عجز الميزان التجارى ، لذلك اتخذت الحكومة اجراءات منها تعديل قيمة البيزو لتشجيع الصادرات ، وتشديد الرقابة على النقد ، كما عمدت الى وضع حد أقصى لأسعار السلع الضرورية وتنظيم تداولها ، مع وضع حد أدنى للأجور . ولكن هذه الاجراءات لم تكلل بالنجاح المنشود .

أما فى البرازيل ، فقد تراجع اجمالى الناتج القومى بنسبة ٣ ٪ فى عام ١٩٦٤ ، وانعكست حالة التضخم الشديد فى ارتفاع الرقم القياسى لنفقات المعيشة بنسبة ٨٧ ٪ مقابل ٨١ ٪ فى العام السابق . كما ارتفعت كمية وسائل الدفع خلال العام بنسبه ٨٦ ٪ مقابل ٦٤ ٪ فى عام ١٩٦٣ ، بسبب التوسع الكبير فى الائتمان المصرفى سواء لتمويل عجز الخزانة أو للقطاع الخاص . ولمكافحة التضخم وضعت الحكومة قيودا مشددة للحد من ارتفاع الأسعار والأجور الى جانب تخفيض الانفاق الاستثمارى ، واتخذت اجراءات للحد من الواردات ، كما عمدت الى تخفيض قيمة الكروزيرو بقصد تشجيع الصادرات التى تأثرت خلال العام بأسعار الصرف غير الواقعية . وفى نهاية عام ١٩٦٤ أعلنت الحكومة الخطوط الرئيسية لبرنامج يهدف الى زيادة الصادرات . وعملت على تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى البلاد وذلك بتخفيف القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال .

هذا كما حصلت البرازيل على تسهيل ائتمانى من صندوق النقد الدولى قدره ١٢٥ مليون دولار ، وعلى قرضين من البنك الدولى بمبلغ ٧٩٫٥ مليون دولار لتمويل بعض مشروعات التنمية بها ، ومن بنك التنمية لدول امريكا اللاتينية على مساعدات بلغت قيمتها ٨١ مليون دولار ، ومن وكالة التنمية الدولية الأمريكية على مساعدات قيمتها حوالى ٤٧٠ مليون دولار .

❖

أما عن نشاط المؤسسات الدولية ، فقد ازداد حجم عمليات صندوق النقد الدولى خلال السنة المالية المنتهية فى ٣٠ أبريل ١٩٦٥ ، اذ ارتفعت جملة مسحوبات الدول الأعضاء الى ما يعادل ١٨٩٧ مليون دولار ، وذلك مقابل ما يعادل نحو ٦٢٦ مليون دولار خلال السنة المالية السابقة . وبلغت نسبة ما استخدمته المملكة المتحدة والولايات المتحدة من موارد الصندوق خلال العام زهاء ٧٨ ٪ من جملة المسحوبات ، منها ١٠٠٠ مليون دولار للمملكة المتحدة و ٤٧٥ مليون دولار للولايات المتحدة الأمريكية ، واذا أخذنا فى الاعتبار مسحوبات كل من الهند والبرازيل ، والتى بلغت ١٧٥ مليون دولار ، فان الدول النامية الأخرى لم تحصل على نصيب يذكر من مساعدات الصندوق . وفى ٢٨ يوليه وافق الصندوق على عملية جديدة للولايات المتحدة

تسحب بمقتضاها ٣٠٠ مليون دولار ، وبذلك يرتفع اجمالى استخداماتها لموارد الصندوق الى ٩٠٠ مليون دولار .

ومن الجدير بالذكر الاشارة الى الزيادة التى تقررت فى حصص الدول الأعضاء بنسبة ٢٥ ٪ بوجه عام ، مع زيادات بنسب أعلى لست عشرة دولة صناعية ، مما ترتب عليه ارتفاع مجموع حصص الأعضاء من ١٦ مليار دولار الى ٢١ مليار دولار . هذا وقد وضع الصندوق ترتيبات خاصة لتسديد الشريحة الذهبية المستحقة عن زيادة الحصص على خمس أقساط ، فضلا عن ترتيبات أخرى بالنسبة لكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لتعويض ما قد تفقده هاتان الدولتان من جراء تحويل بعض الدول الأخرى لأرصدتها الدولارية والاسترلينية الى ذهب لتسديد الزيادة المقررة فى الحصص . ويلاحظ أنه فى حالة تسديد الزيادة فى الحصص على أقساط فان الزيادة الفعلية ، وحق السحب المترتب عليها ، لن تصبح سارية المفعول الا بعد سداد آخر قسط .

وبلغت قيمة القروض التى قدمها البنك الدولى للانشاء والتعمير خلال السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٥ للدول الأعضاء رقما قياسيا وهو ١٠٢٣ مليون دولار . مقابل ٨١٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٣/٦٤ . وبذلك بلغ مجموع قروض البنك منذ أن باشر نشاطه ٤٢٤ قرضا قيمتها الاجمالية ٨٩٥٥ مليون دولار قدمها الى ٧٧ دولة . أما ما تم استخدامه من القروض خلال العام فقد بلغ ٦٠٦ مليون دولار مقابل ٥٥٩ مليون دولار فى العام السابق ، وبذلك بلغ مجموع ما تم استخدامه من قروض البنك ٦٥٩٠ مليون دولار حتى آخر يونيه ١٩٦٥ . وقد بلغت ايرادات البنك خلال العام ٢٦٧ مليون دولار مقابل ٢١٩ مليون دولار فى العام السابق . وقد خصص نحو ٦٢ مليون دولار من صافى الدخل للاحتياطى الاضافى ليصل رصيده الى ٦٦٧٫٥ مليون دولار ، كما ارتفعت جملة الاحتياطيات الى ٩٥٦٫٥ مليون دولار .

وأمكن لبعض الدول النامية أن تحصل خلال العام من الدول الأعضاء فى لجنة معونة التنمية ، المنبثقة من المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادى والتنمية ، على مساعدات بلغت قيمتها ٥٩٥٤ مليون دولار ، كما بلغت استثمارات رؤوس الأموال الخاصة بها ٢٧٥٩ مليون دولار ، كما حصلت

على نحو مليار دولار من دول أخرى ، وبذلك بلغت جملة المساعدات التى تلقتها خلال العام ٩٧٠٠ مليون دولار مقابل ٨٩٢٦ مليون دولار فى عام ١٩٦٣ . وقد أوصت اللجنة سالفة الذكر فى اجتماعها الأخير أن ترفع خلال ثلاث سنوات نسبة ما تقدمه الدول الأعضاء الى الدول النامية فى شكل منح ، أو فى شكل قروض طويلة الأجل بحيث تصل الى ٨٠ ٪ من مجموع المساعدات ، على ألا تقل مدة القروض طويلة الأجل عن ٢٥ سنة ، مع فترة سماح قدرها سبع سنوات وبسعر فائدة لا يجاوز ٣ ٪ .

❖

الاقتصاد القومى

كان عام ١٩٦٤/٦٥ طيبا فى مجموعه للاقتصاد القومى ، فقد حافظ الانتاج الزراعى على المستوى المرتفع الذى بلغه فى العام السابق ، واستمر النشاط الصناعى فى تقدمه ، وتميز موسم القطن بالنجاح بالرغم من زيادة المعروض من الأقطان ، ونشطت الصادرات ، ولو أن الميزان التجارى ما زال يتمخض عن عجز كبير بسبب ارتفاع الواردات وان انخفض العجز الاجمالى فى ميزان المدفوعات بسبب فائض تحويلات رؤوس الأموال من الخارج . وبذلت جهود محمودة فى سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادى ، واتخذت عدة اجراءات تنظيمية لاستكمال الخطوات السابق اتخاذها فى هذا الصدد ، كما شهد العام نشاطا ملحوظا فى مجال اتفاقات التجارة والدفع والتعاون الاقتصادى .

العلاقات الخارجية

شهد العام المذكور ابرام عدد من اتفاقات التجارة والدفع مع مختلف البلاد ، مثل فرنسا وبولندا واتحاد تنجانيقا وزنزبار (تانزنيا) والسودان والهند والصومال وأغندا ، ووقعت بروتوكولات مع كل من يوغوسلافيا وكوريا والاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا والصين الشعبية وبلغاريا واليونان . وتستهدف كل هذه الاتفاقات زيادة التبادل التجارى وتنويع صادراتنا الى تلك الدول وتبادل التسهيلات الائتمانية لتيسير تنفيذ هذه الاتفاقات .

وفى مجال التعاون الاقتصـــادى ، وقعت اتفاقات اقتصادية مع بعض الدول الاشتراكية لتقديم قروض أو تسهيلات ائتمانية لتمويل مشروعـــات صناعية بفائدة بسيطة قـــدرها ٢٫٥ ٪ ، على أن يبدأ السداد بعد اثنى عشر شهرا من اتمـام تسليم أو انجاز الأعمال على أقسـاط سـنوية تتراوح بين سبعة أقساط واثنى عشر قسطا . من ذلك الاتفـاق المعقـود فى ١٨ يونيـه ١٩٦٤ مع يوغوسلافيا ، الذى تقـدم بمقتضاه للجمهورية العربية المتحـدة قرضا قيمته ٣٥ مليون دولار أمريكى ، يسدد على آجال تتراوح بـين ٥ سنوات وثمانى سنوات . ويقضى الاتفـاق المعقود مع بولندا فى ٧ ديسمبر ١٩٦٤ على أن تقدم للجمهورية العربية المتحدة تسهيلا فى حدود ٤٠ مليون دولار أمريكى يسدد المستخدم منه على عشرة أقساط سنوية ، هذا الى جانب اتفاق آخر يقضى بأن تصدر الجمهورية العربية المتحدة الى بولندا فوسفات بما قيمته ٣٠ مليون دولار أمريكى خلال المدة من ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٤ ، وفى مقابل ذلك تقوم بولندا بتوريد آلات ومعدات المناجم وتقديم التصميمات والرسومات والأبحاث الجيولوجية والمساعدات الفنية خلال المدة من عـــام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧٠ . أما الاتفاق المعقود مع ألمانيـا الديمقراطية فى أول مارس ١٩٦٥ فيقضى بأن تقدم للجمهورية العربية المتحدة قرضا فى حدود ٢٥ مليون جنيه استرلينى ، يسدد المستخدم منه على اثنى عشر قسطا سنويا . كما تقدم تشيكوسلوفاكيا بموجب الاتفاق المعقود فى ١٠ مـارس ١٩٦٥ ، قرضا فى حدود مبلغ ٢٥ مليون جنيه استرلينى ، يسدد الجزء المستخدم منه على أقساط سنوية خلال فترات تتراوح بين ٧ سنوات و ١٢ سنة .

كذلك أبرمت مع الاتحـــاد السوفيتى ثلاث اتفـاقات فى ٢٢ سبتمبر ١٩٦٤ ، تقضى الأولى منها بأن يقدم الاتحاد السوفيتى قرضا فى حـــدود مبلغ ٢٥٢ مليون روبل يسدد ما يستخدم منه على اثنى عشر قسطـا سـنويا متساويا ، وتقضى الثانية بتقـــديم المساعـدات الفنية اللازمـة لاستصـلاح ٢٠٠ ألف فدان من الأراضى الصحراوية ، وذلك فى حدود مبلغ ٦٠ مليون روبل يسدد على خمسة أقساط سنوية متساوية . أما الثالثة فخاصة باهـداء ما يلزم لانشاء مزرعـة كبيرة بكامل المعدات ومجهـزة بوسائل الـرى على مساحة ٤٠٠٠ هكتار لزراعة القطن والمحاصيل الأخرى .

وطبقا للاتفاق المعقود مع جمهورية الصين الشعبية فى آخر ديسمبر ١٩٦٤ ، تحصل الجمهورية العربية المتحدة على تسهيل ائتمانى بدون فائدة

فى حدود مبلغ ٣٤٥ مليون فرنك سويسرى ، يستخدم خلال أربع سنوات (١٩٦٥ - ١٩٦٨) ، وتسدد المبالغ المستخدمة على عشرة أقساط سنوية متساوية اعتبارا من أول عام ١٩٧٢ .

أما بخصوص اتفاق القرض المعقود مع بنك التعمير الألمانى فى حدود ٢٣٠ مليون مارك ، السابق الاشارة اليه فى تقرير العام السابق ، فقد تم فى سبتمبر ١٩٦٤ الاتفاق على قرض بمبلغ ٣٩ مليون مارك لتمويل مشروع محطة كهرباء أسيوط ، وفى نوفمبر ١٩٦٤ عدلت بعض الاتفاقات السابقة ، فرفعت قيمة القرض الخاص بمشروع شبكات الربط والنقل الى ٤٦ر٢ مليون مارك ، ومشروع محطة كهرباء دمنهور الى ٣٧ر٣ مليون مارك ، ومشروع محطة كهرباء أسيوط الى ٤١ مليون مارك .

وتم خلال العام سحب مبلغ ٤٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولى وذلك فى نطاق الاتفاق المعقود فى مايو ١٩٦٤ ، كما سددت الأقساط الخاصة بالتزام اعادة شراء المسحوبات السابقة فى المواعيد المتفق عليها . هذا وتبلغ التزاماتنا القائمة قبل الصندوق الآن زهاء ١٣٤ مليون دولار .

خطة التنمية

انتهت فى عام ٦٥/١٩٦٤ المرحلة الأولى من خطة التنمية ، التى بدأ تنفيذها منذ يوليه عام ١٩٦٠ بغرض مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات . وتتلخص السمات الرئيسية لهذه المرحلة فى تنمية الدخل القومى ليصل الى ١٧٩٥ مليون جنيه فى عام ٦٥/١٩٦٤ بزيادة قدرها ٤٠ ٪ عن سنة الأساس ، يتحقق نصفها من الدخل الصناعى . والى جانب ذلك ، تتيح الخطة فرص العمالة لحوالى مليون عامل جديد ، كما تعمل على رفع الأجور من ٥٤٩ر٥ مليون جنيه فى سنة الأساس الى ٧٥٩ مليون جنيه فى السنة الخامسة . وقدرت الاستثمارات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بحوالى ١٥٧٧ مليون جنيه (بخلاف ١٢٠ مليون جنيه قيمة التغير فى المخزون السلعى) ، منها ٣٧ ٪ لقطاع الصناعة والكهرباء ، و ٢٥ ٪ لمشروعات قطاع الزراعة وتشمل الرى والصرف والمرحلة الأولى من السد العالى ، و ١٧ ٪ لقطاعات النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس ، و ١١ ٪ للمبانى السكنية .

وفى سبيل تحقيق أغراضها ارتكزت الخطة على بعض أسس رئيسية تتمثل فى اضطلاع القطاع العام بمسئولية تنفيذ نحو ٩٠ ٪ من الاستثمارات ، وتغير الهيكل الاقتصادى حتى لا يستند أساسا على الزراعة وحدها ، مع العمل على استقرار الأسعار وقصر الزيادة فى الاستهلاك على معدلات تقل عن معدل الزيادة فى الدخل القومى ، لكى ترتفع نسبة الادخار الى الدخل بما يتيح الاعتماد على الموارد المحلية لتمويل حوالى ٦٥ ٪ من الاستثمارات .

وللعمل على تحرير الاقتصاد القومى من قبضة الزراعة حتى ينطلق فى طريق التصنيع الحديث ، وضعت الخطة على أساس زيادة الانتاج الصناعى بمعدل أكبر من الزيادة فى النشاط الزراعى ، لتصحيح أوضاع البنيان الاقتصادى وتدعيمه بصورة سليمة بما يكفل تحقيق النمو المتوازن . على أن ذلك لم يعن اهمال قطاع الزراعة ، فقد روعى العمل على توسيع المساحة القابلة للزراعة مع زيادة انتاجية الفدان ، والسير قدما فى تنفيذ مشروع السد العالى الذى يعتبر حجر الزاوية فى التنمية الزراعية .

وفى قطاع التجارة الخارجية ، استهدفت الخطة زيادة الصادرات مع تغيير هيكلها بحيث يرتفع نصيب السلع الصناعية فى جملة الصادرات ، على أن يهبط نصيب القطن فى جملة الصادرات تدريجيا من ٦٧ ٪ فى سنة الأساس الى ٢ر٥٤ ٪ فى السنة الخامسة للخطة .

وتنبىء متابعة نتائج تنفيذ الخطة فى سنتها الخامسة ، والتى أعلنت بعض تفصيلاتها أخيرا عن مدى الجهود الكبيرة التى بذلت فى سبيل بلوغ غاياتها . فقد بلغت قيمة الاستثمارات التى تمت فعلا نحو ١٤٩٧ مليون جنيه ، بنسبة ٩٥ ٪ من المستهدف وبمتوسط حوالى ٢٩٩ مليون جنيه سنويا . واحتل قطاع الصناعة المقام الأول من هذه الاستثمارات اذ بلغ نصيبه ٤٠٢ مليون جنيه ويمثل ٩٠ ٪ من المستهدف ، فى حين خص قطاع الكهرباء ١٠٢ مليون جنيه وتعادل ٧١ ٪ . كما بلغت استثمارات قطاع الزراعة نحو ١١١ مليون جنيه بنسبة قدرها ٩٠ ٪ ، واستثمارات قطاع الرى والصرف نحو ١٣٧ مليون جنيه بنسبة ٧٣ ٪ ، واستثمارات قطاع السد العالى ٩٨ مليون جنيه أى بنسبة قدرها ٢٠٨ ٪ مما يدل على الأهمية البالغة المعقودة على الاسراع بانجاز هذا المشروع الحيوى قبل الوقت المحدد له .

وكان من شأن هذه الاستثمارات الجديدة ، بالاضافة الى العناية المبذولة لرفع الكفاية الانتاجية فى الاستثمارات القائمة والافادة منها على أفضل وجه ، ان زادت قيمة الانتاج من ٢٥٤٨ مليون جنيه فى عام ١٩٥٩/٦٠ الى ٣٤٩٠ مليون جنيه فى عام ١٩٦٤/٦٥ بالأسعار الثابتة ، بزيادة قدرها ٩١٢ مليون جنيه ، وأدى ذلك الى ارتفاع الدخل القومى بالأسعار الثابتة من ١٢٨٥ مليون جنيه فى سنة الأساس الى ١٧٤٢ر٥ مليون جنيه فى عام ١٩٦٤/٦٥ - بنقص طفيف عن الدخل المستهدف - بزيادة قدرها نحو ٤٥٨ مليون جنيه ، أى بمتوسط سنوى قدره حوالى ٧ ٪ بالمقارنة بمعدل يتراوح بين ٣ ٪ و ٤ ٪ فى معظم الدول النامية فى الفترة ذاتها . وقد اقترنت هذه الزيادة باتاحة فرص العمل لنحو ١ر٢٧٤ر٠٠٠ عامل ليرتفع عددهم الى حوالى ٧ر٢٩٠ر٠٠٠ عامل مجاوزا بذلك أهداف الخطة بالكامل . فضلا عن اعادة توزيع الدخول وفقا لمبادئنا الاشتراكية . ويتمثل ذلك فى ارتفاع الأجور بمبلغ ٢٨٤ مليون جنيه أو نحو ٥٢ ٪ عن سنة الأساس ، لتصل الى ٨٣٣ مليون جنيه فى عام ١٩٦٤/٦٥ ، مقابل زيادة فى العمالة قدرها ٢١ ٪ فحسب . هذا الى جانب زيادة عوائد حقوق التملك التى تعكس أيضا ارتفاع دخول الطبقات العاملة ، ذلك أن أكثر من ثلث مجموع تلك الحقوق قد تحقق فى قطاع الزراعة والجزء الأكبر منها أقرب فى طبيعته الى الأجور تبعا لتحديد الحد الأقصى للملكية الزراعية وتوزيع الأراضى الزائدة عن الحد المقرر على صغار المزارعين .

هذا ، ولم تعلن بعد التفصيلات الخاصة بتوزيع الدخل القومى تبعا للقطاعات فى عام ١٩٦٤/٦٥ ، على أن البيانات المعلنة عن تنفيذ الخطة حتى السنة الرابعة تدل على المضى تجاه الأهداف المرسومة لتغيير الهيكل الاقتصادى وتحقيق النمو المتوازن ، (ذلك أن الدخل المتولد من قطاع الصناعة فى عام ١٩٦٣/٦٤ حقق زيادة قدرها ٤٤ ٪ بالمقارنة بسنة الاساس ، بينما اقتصرت الزيادة فى الدخل الزراعى على حوالى ١٢ ٪ فحسب) .

ولعله من المناسب أن نشير هنا الى بعض المشكلات التى واجهتها عملية التنمية فى مراحلها الأولى ، ومن أهمها مشكلة ارتفاع معدل الزيادة فى عدد السكان التى تحول دون ارتفاع متوسط دخل الفرد بالقدر المستهدف . ولما كان ارتفاع الدخل القومى جاء مصحوبا بعدالة توزيعه فقد انعكست

آثاره بصفة خاصة على الطبقات التى كانت محرومة من قبل ومن ثم كان ميلها الحدى للاستهلاك عاليا . وترتب على ذلك الى جانب الزيادة الكبيرة فى الانفاق العام وبخاصة الانفاق الاستثمارى ، أن ارتفع الاستهلاك بمعدلات لم تترك مجالا للزيادة المستهدفة فى المدخرات ، وكان لكل ذلك آثار واضحة فى ارتفاع مستوى أسعار بعض السلع والخدمات .

ويؤخذ من التقديرات الرسمية أن الاستهلاك قد ارتفع (بالأسعار الجارية) من ١٠٨٩ مليون جنيه فى سنة الأساس (١٩٥٩/٦٠) الى ١٤٦٥ مليون جنيه فى السنة الرابعة بزيادة قدرها ٣٤ر٦ ٪ ، وذلك مقابل زيادة قدرها ٣٣ر٦ ٪ فى الدخل القومى فى الفترة ذاتها ، وبالتالى فان نسبة المدخرات الى الدخل القومى لم تزد بزيادة ذلك الدخل . وهكذا لم تكف الموارد المحلية المتاحة لتمويل استثمارات الخطة ، فاطرد الاقتراض من الخارج بدلا من تقليل الاعتماد على القروض الخارجية وما يستتبعه ذلك من تخفيف الاعباء التى تنجم عنها ، ابتغاء الوصول تدريجيا الى هدف التمويل الذاتى للاستثمارات القومية .

ولعلاج هذه المظاهر التضخمية ، بادرت الحكومة باتخاذ التدابير المناسبة للحد من الاستهلاك منها ضغط الانفاق العام ، وتدعيم الادخار الاجبارى ، وتشجيع الادخار الاختيارى ، وقبض الائتمان الاستهلاكى ، مع اعادة النظر فى أسعار بعض المنتجات ذات الطابع الكمالى ونظام البيع بالأجل .

الزراعة

حقق الانتاج الزراعى فى مجموعه نتائج طيبة فى عام ١٩٦٤ ، وبلغ رقمه القياسى ١٢٢ مقابل ١١٧ فى العام السابق ، و ١٠٦ فحسب فى عام ١٩٦٢ (١٩٥٩ = ١٠٠) ، والواقع أن هذا التقدم الذى قد يبدو متواضعا فى السنوات الأخيرة ليفصح - اذا ما قورن بمستوى الانتاج فى عام ١٩٥٢ - عن النهضة الكبيرة التى شهدها قطاع الزراعة منذ قيام الثورة ، تبعا لاتساع الرقعة الزراعية عن طريق استزراع بعض الأراضى المستصلحة ، وتحسين انتاجية الفدان من الحاصلات المختلفة ، واتباع الأساليب الحديثة فى التسميد ، الى جانب تنظيم الانتاج الزراعى ودعم نظام التعاون ، وتعزيز الخدمات المختلفة فى مجال الزراعة . ويظهر أثر التقدم واضحا عند مقارنة

غلة الفدان فى عام ١٩٦٤ بمستواها عـــام ١٩٥٢ ، اذ بلغت الزيادة حوالى ٣٤ ٪ بالنسبة للقطـــن و ٥٤ ٪ بالنسبة للأرز و ٢٩ ٪ بالنسبة للقمـــح و ٣٦ ٪ بالنسبة للشعير . وقد ترتب على هذه التطورات ارتفـاع الانتـــاج الزراعى بنسبة ٦٦ ٪ فوق مستوى عام ١٩٥٢ .

واطرد نشاط استصلاح الأراضى استعدادا لزراعتهـا على مخـــزون السد العالى أو مايتيسر تدبيره من مياه للرى فى حدود الموارد الحالية ، فتم استصلاح حوالى ١٣٦ر٠٠٠ فدان خـــلال عام ١٩٦٤/٦٥ ، وبذلك بلغت جملة الأراضى المستصلحة خـــلال سنوات الخطة الخمس نحو ٥٣٦ر٠٠٠ فدان ، بالاضـــافة الى الأراضى التى تم تحويلها من رى الحياض الى الرى الدائم فى الوجه القبلى . والمنتظر أن تؤتى هذه الجهود ثمارها بالتدريج حتى تبلغ مداها بانتهاء العمل فى السد العالى واكتمال الافادة منه .

وطبقا للبيانات المتوافرة عن الانتـاج الزراعى فى عـام ١٩٦٤ ، بلغ محصول القمح ٩ر٩٩٣ر٠٠٠ أردب مقـــابل ٩ر٩٥٣ر٠٠٠ فى عام ١٩٦٣ و ٧ر٢٠٦ر٠٠٠ أردب عام ١٩٥٢ ، والفول ٢ر٣٥٩ر٠٠٠ أردب مقـــابل ١ر٦٩٩ر٠٠٠ أردب فى عام ١٩٦٣ و ١ر٦١٠ر٠٠٠ أردب فى عام ١٩٥٢ ، والأرز ٢ر١٥٤ر٠٠٠ ضريبة مقابل ٢ر٣٤٨ر٠٠٠ ضريبة فى العام السابق و ٥٤٧ر٠٠٠ ضريبة فحسب فى عام ١٩٥٢ ، والذرة الرفيعة ٥ر٢٨٥ر٠٠٠ أردب مقابل ٥ر٢٠٧ر٠٠٠ أردب فى العـام السابق و ٣ر٧٣٢ر٠٠٠ أردب فى عام ١٩٥٢ ، والذرة الشامية ١٣ر٨١٤ر٠٠٠ أردب مقابل ١٣ر٣٣٦ر٠٠٠ أردب فى عـــام ١٩٦٣ و ١٠ر٧٥٧ر٠٠٠ أردب فى عام ١٩٥٢ ، كما بلغ محصـــول القصب ١١٤ مليون قنطـار وهو نفس انتاج العام السابق وذلك مقابل ٧٢ر٦ مليون قنطار فحسب فى عـــام ١٩٥٢ . كذلك حقق محصول القطن رقما قياسيا اذ جاوز ١٠ مليون قنطار مترى فى عام ١٩٦٤ مقابل ٨ر٨ مليون قنطار مترى فى العـام السابق و ٨ر٩ مليون قنطار مترى فى عـــام ١٩٥٢ .

هذا ، وقد بلغت مساحة الأراضى التى تم توزيعها على صغار المزارعين حتى عام ١٩٦٤ نحو ٨٤٠ر٠٠٠ فدان من جملة أراضى الاصلاح الزراعى والهيئات الأخرى وذلك مقابل ٦٨٣ر٠٠٠ فدان حتى عـام ١٩٦٣ . ومن المعروف أن جملة الأراضى المستولى عليها طبقا لقوانين الاصـلاح الزراعى

بلغت ٩٤٤ر٠٠٠ فدان ، وزع منها حتى عام ١٩٦٤ حوالى ٦٤٧ر٠٠٠ فدان . ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد أنه ترتب على اعادة توزيع الملكية الزراعية ارتفاع عدد الملاك الذين يملكون خمسة أفدنة فأقل من ٢ر٦٤٢ر٠٠٠ مالك فى عام ١٩٥٢ الى حوالى ثلاثة ملايين فى عام ١٩٦٤ بينما ارتفعت حيازتهم فى الفترة ذاتها من ٢ر١٢٢ر٠٠٠ فدان أو ٣٥ ٪ من جملة الحيازات الى ٣ر٣٥٣ر٠٠٠ فدان أو زهاء ٥٥ ٪ فى عام ١٩٦٤ . أما مساحة الملكيات التى تبلغ ١٠٠ فدان فقد هبطت الى ٤٢١ر٠٠٠ فدان فحسب فى عام ١٩٦٤ ، وذلك مقابل ١ر٥١٤ر٠٠٠ فدان (١٠٠ فدان فأكثر) فى عام ١٩٥٢ .

وعنيت الحكومة بتعميم التسويق التعاونى للحاصلات الزراعية الرئيسية لتحقيق ربح مجز للفلاح وحمايته من استغلال الوسطاء . فبلغ ما تم تسويقه تعاونيا من القطن خلال الموسم الأخير ٦ر١٢٣ر٠٠٠ قنطار ، أو أكثر من ٦١ ٪ من جملة المحصول ، منها ٥ر٠٥٠ر٠٠٠ قنطار عن طريق الجمعيات التعاونية ، و ١ر٠٧٣ر٠٠٠ قنطار عن طريق الاصلاح الزراعى الذى يخضع أيضا لنظام تعاونى .

الصناعة

يؤخذ من البيانات الرسمية أن الاستثمارات فى الصناعة خلال السنة الخامسة من الخطة (٦٥/١٩٦٤) اقتصرت على ٩٧ر٥ مليون جنيه مقابل ١٠٥ر٤ مليون جنيه فى السنة الرابعة ، وبذلك بلغت جملة الاستثمارات فى هذا القطاع خلال سنوات الخطة الخمس ٤٠٢ مليون جنيه ، محققة ٩٠ ٪ من أهدافها كما سلفت الاشارة . ولم يتوافر الرقم القياسى للانتاج الصناعى عن عام ٦٥/١٩٦٤ بعد ، على أنه يلاحظ أن هذا الرقم سجل زيادة قدرها ٤ ٪ خلال عام ٦٤/١٩٦٣ ، مقابل ١٠ ٪ فى سنة ٦٣/١٩٦٢ ، و ١٦ ٪ فى سنة ٦٢/١٩٦١ ، و ١٢ ٪ خلال سنة ٦١/١٩٦٠ .

أما فيما يتعلق بنشاط قطاعات الصناعات الرئيسية ، فيلاحظ فى مجال التعدين أن انتاج البترول فى سنة ١٩٦٤ ارتفع بواقع ١٣ر٤ ٪ عن العام السابق فناهز سبعة ملايين متر مكعب ، وارتفع انتاج ملح الطعام بمقدار

٧٢ ٪ فبلغ ٦٧٥ر٠٠٠ طن . أما الفوسفات فقد حافظ على مستوى العام السابق فبلغ ٦١٣ر٠٠٠ طن ، بينما تراجع انتاج خام الحديد من ٤٨٩ر٠٠٠ طن فى سنة ١٩٦٣ الى ٤٤٧ر٠٠٠ طن فى سنة ١٩٦٤ .

وأظهر انتاج الصناعات المعدنية تفاوتا واضحا من صناعة لأخرى ، فبينما ارتفع انتاج قطاعات الصلب ومسبوكاته وألواح الصاج ، تراجع انتاج الحديد الزهر وحديد التسليح . كذلك تراجع قليلا انتاج السيارات والجرارات فى الوقت الذى ارتفع فيه انتاج الدرجات ومحركات الديزل وماكينات الخياطة .

وفى قطاع الصناعات الكيماوية حقق انتاج الأسمدة بمختلف أنواعها زيادة بنسبة ٢٩ ٪ ليصل الى مليون و ٣٨ ألف طن مقابل ٨٠٤ ألف طن فى سنة ١٩٦٣ بينما لم يجاوز ٢١٧ ألف طن فى سنة ١٩٥٢ . وزاد انتاج الأسمنت البورتلاند من مليون و ٧٢٢ ألف طن فى سنة ١٩٦٣ الى مليون و ٧٣٣ ألف طن سنة ١٩٦٤ ، والأسمنت الأبيض من ٣٣ ألف طن الى ٤١ ألف طن ، على التوالى ، ولو أن انتاج الأسمنت الحديدى تراجع من ٧٧٢ر٠٠٠ طن الى ٤٩١ر٠٠٠ طن . وقد ظهر الأسمنت الرملى لأول مرة خلال عام ١٩٦٤ فبلغ انتاجه ١٢٠ر٠٠٠ طن . وواصل انتاج المشتقات البترولية ارتفاعه فبلغ ٧ر٤ مليون طن مقابل ٦ر٢ مليون طن فى العام السابق ، بينما لم يجاوز ٢ر٤ مليون طن فى سنة ١٩٥٢ .

وفى مجال الصناعات التقليدية وأهمها غزل القطن ومنسوجاته وصناعة السكر ارتفع انتاج غزل القطن الى ١٣١ ألف طن مقابل ١٢٣ ألف طن فى سنة ١٩٦٣ ، ونحو ٥٦ ألف طن فى سنة ١٩٥٢ ، هذا بالاضافة الى التوسع فى انتاج الغزل المتوسط والرفيع . وبلغ انتاج المنسوجات القطنية ٨٨ ألف طن مقابل ٨٠ ألف طن فى عام ١٩٦٣ ونحو ٤٠ ألف طن فى عام ١٩٥٢ . وبلغ انتاج السكر الخام ٣٨٢ ألف طن ، بزيادة قدرها ٢٦ ألف طن فى سنة ١٩٦٣ ، وذلك مقابل ١٨٩ ألف طن فى سنة ١٩٥٢ .

هذا ، الى جانب انتاج صناعات أخرى متعددة ، ولا سيما الأدوات المنزلية كالثلاجات والسخانات ومواقد البوتاجاز والأجهزة الألكترونية ، وغير ذلك من المنتجات الصناعية التى ظهرت فى الأسواق فى السنوات الأخيرة .

وكان من شأن هذا التوسع الملحوظ فى الانتاج الصناعى فى السنوات الأخيرة أن أمكن تغطية احتياجات الاستهلاك المحلى بما يغنى عن الاستيراد فى بعض الحالات وبما يترك فائضا للتصدير فى بعض الحالات الأخرى ، ذلك فضلا عن اتاحة فرص العمل واكتساب الخبرة والمهارة الفنية . فارتفع عدد العاملين بالصناعة من ٦٠١ر٨٠٠ عامل فى سنة الأساس (٦٠/١٩٥٩) الى ٨٢٥ر٠٠٠ عامل فى السنة الخامسة للخطة ، أى بزيادة قدرها ٣٧ ٪ ، وزادت جملة أجورهم فى نفس الفترة بمقدار ٧٠ ٪ فبلغت ١٥١ مليون جنيه نتيجة لارتفاع متوسط أجر العامل بحوالى ٢٤ ٪ . وجدير بالذكر فى هذا المقام أن القيمة الاجمالية للانتاج الصناعى ارتفعت خلال هذه المدة من ١٠٨٦ر٧ مليون جنيه الى ١٦٢٣ر١ مليون جنيه ، أى بحوالى ٤٩ر٤ ٪ .

أما قطاع الكهرباء فقد ارتفعت استثماراته الى ٤٣ مليون جنيه فى سنة ٦٥/١٩٦٤ مقابل نحو ٣٦ مليون جنيه فى العام السابق وبلغت جملتها فى سنوات الخطة الخمس حوالى ١٠٢ مليون جنيه . كما بلغ انتاج الكهرباء نحو ٥ر٥ مليار كيلوات ساعة فى سنة ١٩٦٤ مقابل ٤ر٢ مليار كيلوات ساعة فى السنة السابقة ، مسجلا زيادة قدرها ٣١ ٪ ، فى حين أن الانتاج لم يبلغ مليار كيلوات ساعة فى سنة ١٩٥٢ . واستتبع ذلك ارتفاع قيمة انتاج الكهرباء من ١٨ر٤ مليون جنيه فى سنة ٦٠/١٩٥٩ الى ٣٩ر٤ مليون جنيه فى سنة ٦٥/١٩٦٤ ، بزيادة قدرها ١١٣ر٦ ٪ ، كما ارتفع عدد العاملين بهذا القطاع بحوالى ٥٠ ٪ ليصل الى ١٨ ألف عامل ، بلغت جملة أجورهم فى العام الأخير ٤ر٥ مليون جنيه .

القطن

تميز مركز القطن العالمى فى موسم ٦٥/١٩٦٤ باطراد زيادة الانتاج والاستهلاك على السواء وان كان الانتاج العالمى لا يزال يجاوز الاستهلاك مما يخشى معه أن ينتهى الموسم بفضلة جديدة تضاف الى المخزون العالمى .

بدأ موسم ٦٥/١٩٦٤ بمخزون عالمى بلغ حوالى ٢٦ مليون بالة بزيادة قدرها ٢ر٨ مليون بالة عن المخزون العالمى فى بداية الموسم السابق الذى بلغ ٢٣ر١ مليون بالة وبزيادة حوالى ٦ر٤ مليون بالة عن بداية الموسم الاسبق . وبلغت الزيادة فى المخزون ١ر٢ مليون بالة فى الولايات المتحدة

و ٩ر٠ مليون بالة فى البلاد المستوردة و ٢ر٠ مليون بالة فى البلاد المصدرة الأخرى وحوالى نصف مليون بالة فى الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية ودول أوربا الشرقية . أما الانتاج العالمى فقد سجل رقما قياسيا قدر بنحو ٥٢ مليون بالة بزيادة قدرها زهاء مليون ونصف بالة عن انتاج الموسم السابق . وتعزى هذه الزيادة أساسا الى تحسن معدل انتاج الفدان فى العالم ، فضلا عن اطراد زيادة الرقعة المزروعة فى الصين الشعبية . وبلغ نصيب الدول غير الشيوعية نحو ٣٨ مليون بالة من هذا الانتاج مقابل ٦ر٣٧ مليون بالة فى الموسم السابق ، بينما ارتفع انتاج الدول الشيوعية من ٩ر١٢ مليون بالة الى ٦ر١٣ مليون بالة . وبذلك ارتفع المعروض العالمى من القطن فى بداية موسم ١٩٦٤/٦٥ الى ٨ر٧٧ مليون بالة ، مسجلا بذلك رقما قياسيا وبزيادة قدرها ٢ر٤ مليون بالة عن المعروض فى أول الموسم السابق وبزيادة قدرها ٣ر٩ مليون بالة عن الموسم الأسبق .

أما الاستهلاك العالمى من القطن الذى بدأ اتجاها صعوديا فى موسم ١٩٦٣/٦٤ بعد هبوطه خلال المواسم الثلاثة السابقة ، فقد اطرد نشاطه خلال موسم ٦٤/٦٥ ويقدر بنحو ٦ر٤٩ مليون بالة منها ٢ر٣٤ مليون بالة فى البلاد غير الشيوعية و ٤ر١٥ مليون بالة فى البلاد الشيوعية وذلك مقابل ٩ر٣٢ مليون بالة و ٦ر١٤ مليون بالة ، على التوالى ، فى الموسم السابق ومقابل الرقم القياسى الذى سجله موسم ١٩٥٩/٦٠ وقدره ٣ر٤٨ مليون بالة . ويعزى هذا النشاط الى زيادة الاستهلاك فى الولايات المتحدة والهند واليابان والاتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا .

ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد أنه رغم الزيادة الواضحة فى استهلاك العالم من ألياف النسيج فى السنوات الأخيرة فان حدة منافسة الألياف الصناعية للقطن تظهر فى تراجع نصيبه فى الاستهلاك العالمى من هذه الألياف من ٣ر٦٨ ٪ فى سنة ١٩٦٠ الى ٦٢ ٪ فى سنة ١٩٦٤ ، فى حين ارتفع نصيب الألياف الصناعية من ٨ر٢١ ٪ الى ٤ر٢٩ ٪ .

وبالرغم من اطراد الزيادة فى الاستهلاك العالمى فانه من المقدر أن تسجل تجارة القطن الدولية خلال موسم ١٩٦٤/٦٥ هبوطا بنحو مليون بالة عن رقم الموسم السابق ، وقدره ١ر١٨ مليون بالة . ويرجع ذلك الى أن المخزون من الأقطان فى البلاد المستوردة كان قد دعم منذ الموسم السابق ،

وفضلا عن زيادة الاستهلاك فى البلاد المنتجة للقطن . ومن المقدر الا تزيد صادرات الولايات المتحدة من القطن على ٤ ملايين بالة وذلك مقابل ٧ر٥ مليون بالة فى موسم ١٩٦٣/٦٤ .

وتتوقع الدوائر القطنية العالمية ان ينتهى موسم ١٩٦٤/٦٥ بفضلة تزيد بمليونى بالة من المخزون العالمى الذى بلغ ٢٦ مليون بالة فى بداية الموسم ، مسجلة بذلك أعلى فضلة من القطن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وسوف يثقل كاهل الولايات المتحدة بالعبء الأكبر من المخزون العالمى ، اذ من المقدر أن يرتفع مخزونها الى نحو ١٤ر٥ مليون بالة .

اما فيما يتعلق بالقطن المصرى فقد بدأ موسم ١٩٦٤/٦٥ بفضلة قدرها ٢ر١ مليون قنطار مقابل ٩٨٣ر٠٠٠ قنطار فى مستهل موسم ١٩٦٣/٦٤ . على انه نظرا لكبر حجم المحصول الذى جاوز عشرة ملايين من القناطير مقابل ٨ر٨ مليون قنطار فى الموسم السابق - بفضل التحسن الملموس فى غلة الفدان - فان جملة المعروض بلغت ٢ر١١ مليون قنطار بزيادة عن الموسم السابق قدرها ٤ر١ مليون قنطار ، منها نصف مليون قنطار من الأقطان طويلة التيلة و ٣٥٨ر٠٠٠ قنطار من قطن الجيزة ٤٧ و ٤٢٠ر٠٠٠ قنطار من قطن الأشمونى . هذا وقد أربت الأقطان التى تم شحنها حتى الأسبوع الثالث من شهر أغسطس على ٦ر٨ مليون قنطار بزيادة قدرها ١ر١ مليون قنطار عن الفترة المماثلة من الموسم السابق . واستوعبت الكتلة الشرقية ٤ر٢ مليون قنطار أو زهاء ٦٤ ٪ من جملة الصادرات مقابل ثلاثة ملايين قنطار أو ٥٤ ٪ فى الفترة المماثلة عن موسم ١٩٦٣/٦٤ ، بينما بلغ نصيب الكتلة الغربية والشرق الأقصى من جملة الصادرات ٣٦ ٪ مقابل ٤٦ ٪ فى الموسم السابق .

وبلغ الاستهلاك المحلى طبقا للتقديرات الأولية ٢ر٨٠٩ر٠٠٠ قنطار حتى الاسبوع الثالث من أغسطس مقابل ٢ر٦٥٤ر٠٠٠ قنطار فى الموسم السابق ، وبذلك بلغت جملة الأقطان الموزعة حتى ذلك التاريخ ٩ر٦٢٢ر٠٠٠ قنطار مقابل ٨ر٣٥٢ر٠٠٠ قنطار حتى التاريخ المماثل من موسم ١٩٦٣/٦٤ ، وعلى هذا الأساس لا ينتظر أن يتمخض الموسم عن فضلة تزيد على المخزون فى بداية الموسم .

وتعتبر السياسة القطنية للموسم الجديد (١٩٦٥/٦٦) التى أعلنت أخيرا امتدادا للسياسة التى انتهجتها الحكومة فى السنوات الأخيرة رعاية لصالح المنتجين وضمان دخل مجز لهم ، ورغبة فى تدعيم أسواق القطن المصرى فى الخارج واشاعة الثقة فى نفوس الغزالين المتعاملين فيه بمختلف الأسواق العالمية . وتأسيسا على ذلك تقرر استمرار العمل بنفس أسعار الشراء فى الداخل التى طبقت خلال موسم ١٩٦٣/٦٤ بما يحقق الاستقرار للمنتجين ويكفل لهم عيشة كريمة تتمشى مع غايات المجتمع الاشتراكى ، وذلك فضلا عن تعميم التسويق التعاونى للقطن كتنظيم يجعل الفلاح بمنأى عن الاستغلال ويتيح له الحصول على أكبر عائد ممكن من تسويق محصوله ، الى جانب ضمان توفير احتياجات المغازل المحلية من كافة الأصناف والرتب بما يكفل تشغيلها بأقصى طاقاتها الممكنة لمواجهة حاجة الاستهلاك المحلى المتزايدة وطلبات التصدير على الغزل والمنسوجات القطنية .

أما بالنسبة للسياسة القطنية الخارجية ، فقد تقرر أن يقوم التصدير على نفس الأسس التى اتبعت فى المواسم الماضية وهى البيع على أساس المعاملة المتكافئة لجميع البلاد ، وان تكون أسعار البيع متمشية مع مستويات الأسعار العالمية ، والاستمرار فى سياسة البيع الحر المباشر بما يستتبعه ذلك من حظر اجراء الصفقات الخاصة وعمليات المبادلة ، وعدم خضوع الارتباطات لشرط فتح الاعتمادات المستندية بما حاز رضاء الأوساط القطنية فى الخارج . هذا وقد أعلنت أسعار البيع لتصدير أقطان موسم ١٩٦٥/٦٦ فى أوائل يوليه ، على أن تحدد اسبوعيا بما يحقق المرونة الكاملة فى ضوء الاتجاهات العالمية للأسعار وما يظهره المركز الاحصائى العالمى للأقطان ، ويلاحظ أن قرار تحديد الأسعار تناول ١٥ رتبة لكل صنف بدلا من ١١ رتبة فقط ، كما كان متبعا فى موسم ١٩٦٣/١٩٦٤ بما يكفل تحصيل القيمة الحقيقية للأقطان المصدرة .

التجارة الخارجية

يفصح تطور التجارة الخارجية فى عام ١٩٦٤ عن ازدياد نشاط الصادرات وان اقترن ذلك باطراد ارتفاع الواردات من السلع الوسيطة والاستثمارية اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية ، مما ترتب عليه اتساع عجز الميزان التجارى ، ذلك ان قيمة الصادرات ارتفعت من نحو ٢٢٧ مليون جنيه فى عام ١٩٦٣ الى ٢٣٤ مليون جنيه فى العام التالى ، فى حين أن قيمة

الواردات ارتفعت بمقدار ١٦ مليونا من الجنيهات لتصل الى ٤١٤ مليون جنيه ، وبذلك ازداد عجز الميزان التجارى من حوالى ١٧٢ مليون جنيه الى ١٨٠ مليونا من الجنيهات .

وترجع زيادة الصادرات بالاخص الى زيادة صادرات الأرز بمقدار ١٠ر٨ مليون جنيه لتبلغ ٣٠ر٤ مليون جنيه ، وصادرات البترول ومشتقاته التى ارتفعت بحوالى مليون جنيه لتصل الى ٢١ مليون جنيه ، فى الوقت الذى حافظت فيه صادرات السلع المصنوعة ونصف المصنوعة على مستوى قيمتها فى العام السابق وتبلغ حوالى ٣٨ر٥ مليون جنيه ، وظل فى طليعتها غزل القطن (١٨ر١ مليون جنيه فى كل من العامين) ، والمنسوجات القطنية (٨ر٨ مليون جنيه فى عام ١٩٦٤ مقابل ٩ر٠ مليون جنيه فى عام ١٩٦٣) ، أما القطن الخام فقد تراجعت قيمة صادراته من ١٢١ مليون جنيه الى ١١٦ر٦ مليون جنيه .

ومن الجدير بالذكر ان هيكل الصادرات قد اتخذ اتجاها محمودا يدل على مدى النجاح فى تحقيق أهداف الخطة من حيث تنويع الصادرات وتقليل الاعتماد على صادرات القطن الخام ، فقد هبط نصيبه فى جملة الصادرات من ٦٨ر٦ ٪ فى سنة ١٩٥٩ الى ٤٩ر٨ ٪ فى سنة ١٩٦٤ ، فى حين ارتفع نصيب صادرات الارز من ١ر٢ ٪ الى ١٣ر٠ ٪ ، والبترول ومشتقاته من ٢ر٨ ٪ الى ٩ ٪ ، بينما زاد نصيب صادرات المنتجات الأخرى وجلها صناعية بالنسبة لجملة الصادرات من ٢١ر٩ ٪ فى عام ١٩٥٩ الى ٢٣ر٣ ٪ فى عام ١٩٦٤ فى حين ارتفعت قيمتها خلال هذه الفترة بحوالى ٥٤ ٪ .

وتعكس الواردات أيضا بجلاء اثر تنفيذ خطة التنمية فى تجارتنا الخارجية ، فقد أصبح جل الواردات يتألف أما من السلع الاستثمارية أو السلع الوسيطة التى يستلزمها تنفيذ مشروعات الخطة ، واما من المواد التموينية وسلع الاستهلاك الضرورية التى اتسعت سوقها المحلية بزيادة السكان وارتفاع الدخول لدى جمهرة أفراد الشعب .

وهكذا بلغت قيمة الواردات من السلع الاستثمارية ١٠٥ر٥ مليون جنيه مقابل ٩٩ر٧ مليون جنيه فى عام ١٩٦٣ ، كما ارتفعت قيمة واردات السلع الوسيطة فى عام ١٩٦٤ بمقدار ٨ر٧ مليون جنيه لتبلغ ١٢٧ر٢ مليون جنيه ، وكان أهمها البترول الخام (٣٠ر٦ مليون جنيه) ، والاخشاب

(١٤ر٢ مليون جنيه) ، والاملاح والمواد الكيماوية (١٠ر٧ مليون جنيه) ، والاسمدة (٨ مليون جنيه) ، والصوف الخام (٦ر٤ مليون جنيه) . أما السلع الاستهلاكية فقد تراجعت قليلا من ١٣٥ر٧ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٣ الى ١٣٣ر٧ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٤ ، وكان أهمها القمح ودقيقه (٦٢ مليون جنيه) ، والذرة (١٢ر٣ مليون جنيه) ، والشاى (١٢ مليون جنيه) ، والسكر (٤ر٨ مليون جنيه) ، والادوية والعقاقير الطبية (٨ر٢ مليون جنيه) ، والمبيدات الحشرية (٦ر٩ مليون جنيه) ، والزيوت والشحومات (١٣ر٣ مليون جنيه) . أما الواردات الأخرى التى يتعذر تبويبها فقد بلغت قيمتها نحو ٤٨ مليون ، بزيادة قدرها ٣ر٥ مليون جنيه فوق سنة ١٩٦٣ .

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية فتنحصر أهم التطورات خلال عام ١٩٦٤ فى نشاط التبادل التجارى قليلا مع البلاد العربية وأوربا الشرقية وهبوط الواردات من أوربا الغربية قليلا مقابل زيادتها من أمريكا .

فقد ارتفعت قيمة الواردات من البلاد العربية بنحو ستة ملايين من الجنيهات لتبلغ ٣٤ مليون جنيه ، بينما بلغت قيمة الصادرات اليها ٢ر٢١ مليون جنيه بزيادة قدرها ٦ر١ مليون جنيه ، وبلغت قيمة الواردات من اوربا الشرقية ٥ر٧٥ مليون جنيه بزيادة قدرها ٦ر٤ مليون جنيه عن العام السابق ، كما ارتفعت قيمة الصادرات بمبلغ ٥ر٥ مليون جنيه لتصل الى ١٠٥ر١ مليون جنيه وبذلك ارتفع فائض الميزان التجارى معها من ٢٨ر٧ مليون جنيه الى ٢٩ر٥ مليون جنيه . وهبط عجز الميزان التجارى مع دول اوربا الغربية من ٨٥ر٩ مليون جنيه الى ٧٨ر٤ مليون جنيه تبعا لنقص قيمة الواردات من ١٤٢ر٨ مليون جنيه الى ١٣٥ر٣ مليون جنيه ، فى حين ظلت قيمة الصادرات اليها وقدرها ٥٦ر٩ مليون جنيه بدون تغيير . كما ارتفعت قيمة الواردات من الولايات المتحدة من ١٠٨ر٩ مليون جنيه الى ١٢٣ر٥ مليون جنيه بينما هبطت قيمة الصادرات بنحو مليونى جنيه الى ٧ر٨ مليون جنيه ، وبذلك اتسع عجز الميزان التجارى معها بنحو ١٦ر٧ مليون جنيه ليصل الى ١١٥ر٨ مليون جنيه . واطرد نشاط التبادل التجارى مع دول الشرق الأقصى فى عام ١٩٦٤ اذ بلغت قيمة الواردات منها ٣١ر٣ مليون جنيه بزيادة قدرها ١ر٨ مليون جنيه والصادرات ٢٩ر٩ مليون جنيه بزيادة قدرها نحو مليون جنيه عن العام السابق .

ميزان المدفوعات

أما فى مجال المدفوعات الدولية فيتضح من تقديرات ميزان المدفوعات لعام ١٩٦٤ أن المتحصلات الجارية قد بلغت ٣٧٣ر٧ مليون جنيه بزيادة قدرها نحو عشرة ملايين من الجنيهات عن العام السابق . وتتمثل أهم عناصر المتحصلات فى حصيلة الصادرات السلعية التى بلغت ٢٢٧ر٦ مليون جنيه مقابل ٢٢٨ر٨ مليون جنيه فى عام ١٩٦٣* ، ورسوم المرور فى قناة السويس التى ارتفعت الى ٧٨ر٤ مليون جنيه تبعا لزيادة عدد السفن العابرة وذلك مقابل ٧١ر١ مليون جنيه فى العام السابق ، وايرادات السياحة والمتحصلات الاخرى التى ارتفعت نتيجة الجهود المبذولة لتنشيط السياحة فى البلاد من ٤٥ر٨ مليو نجنيه الى ٥١ مليون جنيه .

وبلغت المدفوعات الجارية ٤٩٦ر٨ مليون جنيه فى عام ١٩٦٤ مقابل ٤٨٦ر٧ مليون جنيه فى العام السابق . وتتمثل أهم عناصر المدفوعات فى الواردات التى بلغت قيمتها ٣٩٩ر٤ مليون جنيه** مقابل ٤٠٢ر٦ مليون جنيه فى عام ١٩٦٣ ، والمدفوعات الحكومية التى بلغت ٣٦ر٨ مليون جنيه مقابل ٢٨ر٣ مليون جنيه فى العام السابق ، والمدفوعات غير المنظورة الاخرى التى بلغت ٦٠ر٦ مليون جنيه مقابل ٥٥ر٨ مليون جنيه فى عام ١٩٦٣ .

وهكذا بلغ عجز الميزان التجارى ١٧١ر٨ مليون جنيه فى عام ١٩٦٤ مقابل ١٧٣ر٨ مليون جنيه فى عام ١٩٦٣ ، بينما بلغ فائض العمليات غير المنظورة ٤٨ر٧ مليون جنيه مقابل ٥٠ر٩ مليون جنيه ، وبالتالى فان عجز العمليات الجارية ظل على حاله اذ بلغ ١٢٣ر١ مليون جنيه فى عام ١٩٦٤ مقابل ١٢٢ر٩ مليون جنيه فى العام السابق . أما العمليات الرأسمالية فقد أسفرت عن فائض بلغ زهاء ١١١ مليون جنيه مقابل ٩٣ر٧ مليون جنيه فى عام ١٩٦٣ ، مما ترتب عليه أن العجز الاجمالى فى ميزان المدفوعات اقتصر فى عام ١٩٦٤ على ١٢ مليون جنيه مقابل ٢٩ر٢ مليون جنيه فى العام السابق .

---

* الحصيلة التى تم استردادها .

** يرجع هبوط بند الواردات عن أرقام الجمارك فى عام ١٩٦٤ الى استخدام بعض التسهيلات الائتمانية التى لم يتم حصرها بعد فضلا عن احتمال شمول أرقام الجمارك لبعض الموقوفات من العام السابق .

وفيما يتعلق بالعمليات الرأسمالية بلغت استخدامات القروض الأجنبية بما فى ذلك التسهيلات المصرفية قصيرة الأجل ٨ر١١٤ مليون جنيه فى عام ١٩٦٤ مقابل ٦٣ مليون جنيه فى عام ١٩٦٣ ، كما بلغت الأموال المقابلة لواردات المعونة الامريكية والقروض الممنوحة بالعملة المحلية ٦٩ مليون مليون جنيه مقابل ٥ر٥٧ مليون جنيه فى العام السابق . أما التحويلات الرأسمالية الى الخارج وتشمل تسديدات القروض والالتزامات الاخرى ، فقد ارتفعت من ٤ر٥٤ مليون جنيه فى عام ١٩٦٣ الى ١ر٧٤ مليون جنيه فى عام ١٩٦٤ .

ومما لا شك فيه ان استمرار عجز ميزان المدفوعات من أهم المشاكل التى تحظى بعناية خاصة . وقد أشرنا فى تقرير العام الماضى الى أن عجز العمليات الجارية ظاهرة مألوفة فى جميع الدول النامية التى تحاول معالجة تخلفها الاقتصادى .

على انه يرجى خلال الخطة الخمسية الثانية التى تكتمل فيها أهداف التصنيع وتتم فيها المرحلة الثانية من السد العالى أن ترسى القواعد السليمة لعلاج الخلل فى ميزان المدفوعات . ذلك أن من أهم أهداف التصنيع تحقيق فائض من الانتاج المحلى للتصدير فضلا عن امكان احلال بعض المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة . كما أن السد العالى سيتيح المياه الكافية لزيادة الرقعة الزراعية بأكثر من مليون فدان وتحويل الأراضى الباقية من رى الحياض الى الرى المستديم . وسيؤدى اتساع الرقعة الزراعية وفقا للأوضاع المرسومة الى زيادة كبيرة فى الانتاج الزراعى تكفل تحقيق فائض للتصدير ولاسيما من الارز ، الذى أصبح يحتل مكانا هاما فى الصادرات الزراعية ، علاوة على الاقلال من الحاجة الى استيراد الحبوب التى تشكل وارداتها عبئا كبيرا على ميزان المدفوعات . وسيكون من أهم مظاهر استعادة التوازن تقليل الاعتماد على القروض الأجنبية الخارجية فى المستقبل مع العمل تدريجيا على تحقيق فائض فى العمليات الجارية يسمح بتسديد الالتزامات الناشئة عن استخدام هذه القروض .

ونود أن نشير فى هذا الصدد الى الروابط الاقتصادية الوثيقة بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الكثير من البلدان بالاضافة الى العلاقات الطيبة التى تربط بين البنوك المحلية ومراسليها فى الخارج ، مما كان له

أكبر الأثر فى تيسير تمويل الواردات اللازمة لعملية التنمية فضلا عن تنظيم الوفاء بالتزاماتنا الخارجية . على أنه من المأمول أن تعمل السلطات على تقليل الاعتماد على القروض قصيرة الأجل لتمويل مشروعات طويلة الأجل وأن تسعى لتنمية الصادرات بشتى الوسائل .

الميزانية والدين العام

أشرنا فى تقرير العام الماضى الى تطور ميزانية الدولة منذ بداية مرحلة التحول الاشتراكى فأصبحت مخططا لبرنامج النشاط الانتاجى للقطاع العام فضلا عن أنها مرآة تعكس سياسة الدولة لتحقيق الأهداف الاشتراكية فى مختلف مجالات الخدمات . وبالرغم من أن تقديرات ميزانية عام ٦٦/١٩٦٥ لاتفصح عن جديد بعد تطويرها الشامل فى عام ٦٣/١٩٦٢ ، فان لها أهمية خاصة لأنها أولى ميزانيات المرحلة الثانية من خطة التنمية . وبالاضافة الى ذلك ، فقد روعيت فى اعدادها عدة اعتبارات أولها وضع النقد الأجنبى المتاح مما اقتضى اعادة النظر فى توزيع الموارد المتاحة بين الاستثمار والانفاق الجارى مع الاهتمام بالاستثمار فى قطاعات الانتاج السلعى ، واستغلال الطاقات الانتاجية القائمة لاستكمال المشروعات تحت التنفيذ قبل البدء فى استثمارات جديدة . أما الاعتبار الثانى فيتمثل فى مراعاة الربط بين حجم الانفاق وبين الموارد المتاحة ، وذلك فى ضوء نسب التنفيذ الفعلية التى تمت فى مجالات الانتاج والخدمات فى الخطة الخمسية الأولى . ونظرا للزيادة الكبيرة التى حدثت فى الاستهلاك وانعكاس ذلك على امكانيات تمويل الاستثمار اللازم لعملية التنمية ، فكان من الطبيعى انتهاج سياسة من شأنها الحد من الاستهلاك والعمل على تنمية الادخار ، سواء فى القطاع العام أو القطاع الخاص بكافة الوسائل .

وقد بلغت تقديرات صافى الانفاق فى ميزانيتى الخدمات والأعمال لعام ٦٦/١٩٦٥ - بعد استبعاد المبالغ المكررة والمصروفات التى ليست لها طبيعة النفقات العامة - حوالى ١٢٠٥ر٣ مليون جنيه مقابل ١١٨٤ر٤ مليون جنيه فى العام السابق ، من ذلك ٦٤٩ر٤ مليون جنيه جملة مصروفات ميزانية الخدمات مقابل ٦١٠ر٧ مليون جنيه فى عام ٦٥/١٩٦٤ ، و ٥٥٥ر٩ مليون جنيه لصافى استخدامات ميزانية الأعمال مقابل ٥٧٣ر٧ مليون جنيه فى تقديرات العام السابق . كما بلغت جملة صافى الانفاق الجارى فى الميزانيتين

معا ٨٥٩ر٩ مليون جنيه مقابل ٧٤٢ر٣ مليون جنيه فى عام ١٩٦٤/١٩٦٥ بزيادة قدرها ١١٧ر٦ مليون جنيه ، وجملة صافى الانفاق الاستثمارى للميزانيتين ٣٤٥ر٤ مليون جنيه بنقص قدره ٩٦ر٧ مليون جنيه عن العام السابق .

ويتضح من تحليل تقديرات اجمالى مصروفات ميزانية الخدمات أن الانفاق الجارى بلغ ٦٠٩ر٨ مليون جنيه بزيادة قدرها ٧٠ر٦ مليون جنيه عن العام السابق تمثل أهم عناصرها فى زيادة قدرها ٢٦ر٩ مليون جنيه فى الباب الأول (مرتبات) ليصل الى ٢٣٤ر٩ مليون جنيه و ٩ر٠ مليون جنيه فى اعتمادات القوات المسلحة لتصل الى ١٤٢ر٤ مليون جنيه و ١٣ر٣ مليون جنيه فى مصروفات الدين العام لتصل الى ٤٠ر٥ مليون جنيه تبعا لزيادة الأعباء المترتبة على الاقتراض لتمويل جانب من استثمارات الخطة . أما اعتمادات الباب الثانى (مصروفات جارية) فانخفضت من ٨٩ مليون جنيه الى ٨٤ر٧ مليون جنيه ، وظلت مصروفات خفض تكاليف المعيشة وتنظيم عمليات التموين وقدرها ٣٥ مليون جنيه بدون تغيير . أما الانفاق الاستثمارى فى ميزانية الخدمات فقد انخفض من ٧١ر٥ مليون جنيه الى ٣٩ر٦ مليون جنيه نتيجة التركيز على الاستثمارات فى قطاعات الانتاج السلعى .

وبلغت تقديرات اجمالى ايرادات ميزانية الخدمات ٦٢٥ر٦ مليون جنيه ، بزيادة قدرها ٥٧ر٨ مليون جنيه عن تقديرات عام ١٩٦٤/٦٥ نتيجة النمو الطبيعى فى الاقتصاد القومى الى جانب ارتفاع فائض قطاع الأعمال . فقد ارتفعت تقديرات حصيلة ضرائب الدخل والثروة من ٧٣ر٧ مليون جنيه الى ٩٧ر٥ مليون جنيه ، كما ارتفعت الضرائب والرسوم السلعية من ٢٢٤ر٦ مليون جنيه الى ٢٣٢ر٩ مليون جنيه . وبلغت ايرادات الخدمات ٨٢ر٧ مليون جنيه مقابل ٧٤ر٦ مليون جنيه فى العام السابق . أما فائض ايرادات قطاع الأعمال فقد بلغ ١١٨ر٢ مليون جنيه بزيادة قدرها عشرة ملايين من الجنيهات عن عام ١٩٦٤/٦٥ . أما باقى الايرادات والتى تظهر زيادة قدرها ٧ر٥ مليون جنيه عن العام السابق فتتمثل فى ضريبة الدمغة والايرادات غير العادية وايرادات المجالس المحلية .

هذا فيما يتعلق بميزانية الخدمات ، أما بالنسبة لميزانية الأعمال فقد بلغت تقديرات صافى الانفاق الجارى ٢٥٠ر١ مليون جنيه بزيادة قدرها ٤٧

مليون جنيه عن تقديرات العام السابق ، نتيجة ضم هيئات جديدة والتوسع فى اختصاصات بعض الهيئات الأخرى . واقتصرت تقديرات صافى الانفاق الاستثمارى على ٣٠٥ر٨ مليون جنيه مقابل ٣٧٠ر٦ مليون جنيه فى عام ٦٥/١٩٦٤ . وحصلت مشروعات الصناعة والكهرباء على النصيب الأوفر من الاستثمارات اذ خصص لها ١٣٤ر٧ مليون جنيه ، كما خص قطاع الزراعة ٤٢ مليون جنيه والسد العالى ٤٩ مليون جنيه ، كما بلغ نصيب قطاع النقل والمواصلات فى هذه الاستثمارات ٣٣ مليون جنيه ، وخص القطاعات الأخرى ٤٧ مليون جنيه . ومن المعروف أن موارد ميزانية الأعمال تشمل الايرادات الذاتية الجارية وايرادات الاستثمارات المالية ومقابل استثمارات الشركات ومقابل استهلاك أصول المؤسسات وبعض الموارد الأخرى . أما العجز بين هذه الموارد وبين الانفاق فيجرى تمويله عن طريق الاقتراض من أجهزة الادخار المحلية والمصادر الأخرى بالاضافة الى القروض الخارجية ، وتجدر الاشارة فى هذا الصدد الى اطراد نمو فائض هيئة التأمين والمعاشات وهيئة التأمينات الاجتماعية الذى يمكن توجيهه للاستثمار ، اذ أصبح من أهم موارد المدخرات المحلية ، وقد قدر هذا الفائض بنحو ١٢٣ مليون جنيه وفقا لتقديرات عام ٦٦/١٩٦٥ وذلك مقابل ٩٣ مليون جنيه فى العام السابق .

ويبين من توزيع اجمالى الانفاق العام على أهم القطاعات اتجاهات الميزانية الجديدة فى سبيل تحقيق أهداف العام الأول من المرحلة الثانية لخطة التنمية . ففى القطاعات الانتاجية خص قطاع الزراعة نحو ١٢٦ر٩ مليون جنيه ، وقطاع الرى والصرف نحو ٢٤ مليون جنيه والسد العالى نحو ٥٥ر٤ مليون جنيه ، وتعبر هذه الاعتمادات عن الجهود المبذولة لتطوير الانتاج الزراعى رأسيا وزيادة الرقعة الزراعية بما يوفره السد العالى من مياه جديدة . وبلغ اجمالى الانفاق ٨٦ر٩ مليون جنيه فى قطاع الكهرباء بخلاف ما أدرج للكهرباء فى قطاع السد العالى ، و ٢٥٨ر٤ مليون جنيه فى قطاع الصناعة ، و ١٣٦ر٤ مليون جنيه فى قطاع النقل والمواصلات . هذا كما بلغت الاعتمادات المخصصة لقطاع الدفاع والأمن والعدالة ١٨٥ر١ مليون جنيه ، وقطاع التعليم والبحث العلمى ١١٢ر٥ مليون جنيه ، وقطاع الصحة ٧٦ مليون جنيه .

وظل اجمالى الدين العام الذى بلغ ٢ر٦٨٩ مليون جنيه فى آخر يونيه ١٩٦٤ دون تغيير خلال عام ٦٥/١٩٦٤ ، ذلك أن استهلاك قرض الانتاج ٦٥/١٩٦٤ وقدره عشرة ملايين من الجنيهات الذى استحق خلال العام ، قد قابلته زيادة مماثلة فى أذون الخزانة . وبذلك فان تمويل الانفاق الاستثمارى خلال عام ٦٥/١٩٦٤ أمكن تدبيره عن طريق الاقتراض من المصادر الادخارية ، فضلا عن التمويل المتاح من الجهاز المصرفى .

ولا يسعنا فى هذا المجال الا التنوية بالخطوات الحميدة التى اتخذتها الحكومة لضغط الانفاق العام ، وذلك دون ما اخلال بالخدمات الرئيسية للمجتمع أو بالاستثمارات الانتاجية ، وما تفصح عنه سياسة الميزانية الجديدة من تأكيد العزم على الاتجاه نحو دعم الاستقرار الاقتصادى وتحقيق التوازن دون احداث ضغوط تضخمية . ومن الأمور التى تستحق اعادة النظر فى مسألة تزايد الانفاق الجارى فى ميزانية الخدمات بمعدلات أكبر من الزيادة فى الايرادات العامة ، مما قد يتطلب العمل بكل الوسائل على تنمية هذه الايرادات حتى يكون الانفاق فى حدودها ، دون الاعتماد على فائض قطاع الأعمال مما يتيح مزيدا من الموارد يمكن تخصيصها لتمويل الاستثمارات .

التطورات النقدية

كان التوسع النقدى خلال عام ٦٥/١٩٦٤ على نطاق أضيق من مثيله فى العام السابق ، فقد ارتفعت كمية وسائل الدفع من ٤ر٥٤٥ مليون جنيه فى آخر يونيه ١٩٦٤ الى ٥ر٦٠٥ مليون جنيه فى آخر يونيه ١٩٦٥ بزيادة قدرها ١ر٦٠ مليون جنيه أو نحو ١١ ٪ وذلك مقابل زيادة قدرها ٤ر٩٤ مليون جنيه أو حوالى ٢١ ٪ فى العام السابق . ويتمثل الجزء الأكبر من الزيادة خلال العام فى كمية وسائل الدفع فى صافى النقد المتداول خارج البنوك الذى ارتفع من ٢ر٣٥٨ مليون جنيه الى ٥ر٤١٢ مليون جنيه بزيادة قدرها ٣ر٥٤ مليون جنيه ، وذلك مقابل ٧١ مليون جنيه فى عام ٦٤/١٩٦٣ . أما كمية شبه النقود التى تتكون أساسا من الودائع الادخارية والتى ارتفعت فى العام السابق بمقدار ٥ر٣١ مليون جنيه ، فلم تجاوز الزيادة فيها ٦ر١٨ مليون جنيه خلال العام ، اذ ارتفعت من ١ر٢٣٠ مليون جنيه فى آخر يونيه ١٩٦٤ الى ٧ر٢٤٨ مليون جنيه فى آخر يونيه ١٩٦٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبينما كانت الزيادة الكبيرة فى مطلوبات الجهاز المصرفى من الحكومة العامل الأساسى لتوسع كمية وسائل الدفع فى عام ١٩٦٣/٦٤ ، نجد أن ارتفاع كمية وسائل الدفع فى العام التالى يرجع الى الزيادة المعتدلة فى المطلوبات من الحكومة ، وكذلك الى المطلوبات من البنوك المتخصصة تبعا لاطراد أهمية الدور الذى تقوم به مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى ، هذا وقد اقتصرت الزيادة فى صافى المطلوبات من الحكومة على ٢٩ مليون جنيه اذ ارتفعت من ٦٠٤ مليون جنيه فى يونيه ١٩٦٤ الى ٦٣٣ مليون جنيه فى يونيه ١٩٦٥ ، وذلك مقابل زيادة قدرها ١٥٧ مليون جنيه فى عام ١٩٦٣/٦٤ .

أما اطراد نشاط البنوك التجارية فى خدمة الاقتصاد القومى فيعكسه تطور الميزانية الاجمالية خلال عام ١٩٦٤/٦٥ التى ارتفع مجموعها من نحو ٧٩٥ مليون جنيه فى آخر يونيه ١٩٦٤ الى ٣ر٨٨٨ مليون جنيه فى آخر يونيه ١٩٦٥ ، بزيادة قدرها حوالى ٩٣ مليون جنيه مقابل نحو ١٧٨ مليون جنيه خلال عام ١٩٦٣/٦٤ . فقد ارتفعت الودائع لدى البنوك التجارية من ٥٣١ مليون جنيه فى يونيه ١٩٦٤ الى ٥٥١ مليون جنيه فى يونيه ١٩٦٥ ، بزيادة قدرها ٢٠ مليون جنيه ، مقابل حوالى ١٠١ مليون جنيه فى العام السابق . ومن الجدير بالذكر أن دائع الحكومة ارتفعت من ٥ر٧١ مليون جنيه فى يونيه ١٩٦٤ الى ٨ر١٠٩ مليون جنيه فى يونيه ١٩٦٥ ، كما ارتفعت الودائع الادخارية من ٦ر١٨٦ مليون جنيه الى ٤ر٢١٤ مليون جنيه بزيادة قدرها ٨ر٢٧ مليون جنيه خلال العام ، بينما انخفضت الودائع الجارية من نحو ٢٧٣ مليون جنيه الى٢٢٧ مليون جنيه . أما القروض التى منحها البنك المركزى الى البنوك التجارية فقد ارتفعت من ٧ر٨٢ مليون جنيه فى آخر يونيه ١٩٦٤ الى ٦ر١٥٣ مليون جنيه فى آخر يونيه ١٩٦٥ .

ولقد استطاعت البنوك التجارية استخدام الزيادة فى مواردها خلال العام فى زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لمختلف القطاعات ، اذ ارتفع مجموعها من نحو ٢٨٥ مليون جنيه فى يونيه ١٩٦٤ الى ٣٤٥ مليون جنيه فى يونيه ١٩٦٥ ، ومما يلاحظ فى هذا الصدد أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة لتمويل القطن ارتفع رصيدها فى ذروة تمويل المحصول الى ٢ر١٣٢ مليون جنيه فى آخر نوفمبر ١٩٦٤ بزيادة قدرها ٥ر٢١ مليون جنيه بالمقارنة بالشهر المقابل فى عام ١٩٦٣ بسبب كبر حجم المحصول وجودته ،فضلا عن ارتفاع الأسعار . على أنه نتيجة الانكماش الموسمى -

وان جاء متأخرا بعض الشيء بسبب تباطؤ حركة القطن فى الداخل - انخفضت أرصدة التسهيلات القائمة فى آخر يونيه ١٩٦٥ الى ٢ر٢٦ مليون جنيه ، بزيادة قدرها ١ر٣ مليون جنيه فحسب عن العام السابق .

وارتفعت القروض التى قدمتها البنوك المتخصصة للقطاع الخاص من ١٠٣ مليون جنيه فى آخر يونيه ١٩٦٤ الى ٥ر١٢٢ مليون جنيه فى آخر يونيه ١٩٦٥ ، بزيادة قدرها ٥ر١٩ مليون جنيه تعزى أساسا لزيادة القروض الممنوحة للمزارعين من المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى . أما المخزون السلعى لدى المؤسسة فلم يسجل تغيرا يذكر ، اذ ارتفعت قيمته من ٧ر٦٤ مليون جنيه الى ٦٦ مليون جنيه . وقد اعتمدت البنوك المتخصصة فى تمويل التوسع فى نشاطها على القروض التى حصلت عليها من البنوك التجارية ، اذ ارتفعت قيمتها من حوالى ٥٩ مليون جنيه فى آخر يونيه ١٩٦٤ الى نحو ٨٤ مليون جنيه فى آخر يونيه ١٩٦٥ ، بزيادة قدرها ٢٥ مليون جنيه ، فى حين أن التسهيلات التى حصلت عليها من البنك المركزى قد هبطت من ١ر٧٥ مليون جنيه الى ٤ر٧١ مليون جنيه فى الفترة ذاتها .

ويعزى اطراد الاعتماد على الجهاز المصرفى لتمويل عمليات مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى الى اتساع حجم الائتمان الزراعى تبعا لما تقدمه المؤسسة من خدمات للزراع والتى تتمثل فى توفير الأسمدة والتقاوى والمبيدات الحشرية اللازمة لحماية الحاصلات الزراعية من الآفات . هذا بالاضافة الى العمليات التى تباشرها المؤسسة لحساب بعض أجهزة القطاع العام .

وارتفعت قروض وسلفيات البنوك العقارية من ٨ر٢٠ مليون جنيه فى آخر يونيه ١٩٦٤ الى ٤ر٢٢ مليون جنيه فى آخر يونيه ١٩٦٥ ، بزيادة قدرها ٦ر١ مليون جنيه ، ويتبين من التوزيع طبقا للقطاعات أن قطاع الأفراد استأثر بمبلغ ١٦ مليون جنيه فى آخر يونيه ١٩٦٥ مقابل ٩ر١٤ مليون جنيه فى العام السابق ، بينما بلغت قيمة القروض الممنوحة للجمعيات التعاونية ٣ر٢ مليون جنيه بدون تغيير .

أما قروض وسلفيات البنك الصناعى ، فقد بلغت ٨ر٣ مليون جنيه فى آخر يونيه ١٩٦٥ ، مقابل ٨ر٧ مليون جنيه فى العام السابق ، ولا يمثل هذا المبلغ سوى نسبة ضئيلة من جملة التسهيلات التى حصل عليها قطاع الصناعة

من الجهـــاز المصرفى . ويبين من توزيع تسهيلات البنك ، تبعا لقطاعـــات الأعمال ، أن الشركات التابعة للمؤسسات العامة استأثرت بالجانب الأكبر منهـــا .

❖

الجهـــاز المصرفى

نوهنا فى تقرير العام السابق بأهم الاجـــراءات التى اتخذت لتنظيم الجهاز المصرفى وتطويره ، وهى ادماج البنوك التجارية فى خمسة بنـــوك كبيرة ، وتحويل بنك التسليف الزراعى والتعاونى الى مؤسسة عامة باسم « المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى » ، على أن تتبع وزارة الزراعة . وأشير كذلك الى الغاء المؤسسة المصرية العـامة للبنـــوك ونقـــل اختصاصاتها الى البنـــك المركزى المصرى الذى آلت اليه كافـة حقوقهـــا والتزاماتهـــا .

ولقد أضاف الغاء المؤسسة المصرية العامة للبنوك الى الوظائف التقليدية للبنك المركزى مهام الاشراف على البنـوك التابعة لها وما يتفرع عن ذلك من سلطات ومسئوليات وفقا لأحكام القوانين والقرارات المنظمة لشئون القطـــاع العام ومؤسساته وشركاته ، وبذلك اكتملت للبنك المركزى سلطة الاشراف على الأجهزة المنفذة لسياسته الائتمانية والمصرفية . وحيث تقررت فى سـنة ١٩٦٣/٦٤ تلك التنظيمات الهيكلية للجهاز المصرفى ، فقد اتسمت خطـوات تطويره خلال سنة ١٩٦٤/٦٥ بطابع تنفيذى لما تقرر فى سابقتهـــا ، وطابع تنظيمى لاوضاع وأجهزة البنوك ولأسلوب وكيفية أداء الخـدمة المصرفية ، وتحقيق التوازن فى انتشارها على مستوى الجمهورية واتاحتها لبعض الطوائف التى لم تكن ظروفها تمكنها من الافادة منها .

فتم خلال العام تقييم البنوك المدمجة ، واستمرت أعمال تصفية البنـوك التى تقررت تصفيتها ، وينتظر الانتهاء منها خلال السنة الجارية .

وصدر القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ بشأن تحويل كل من البنك الأهلى المصرى وبنك مصر وبنك بورسعيد الى شركات مساهمة بدلا من مؤسسات عامة ، وقد خول مجلس ادارة البنك المركزى المصرى وضع

أحكام النظام الأساسى للبنوك المذكورة ، فتم وضعه ووافقت عليه الجهات المختصة ، وأصبح وشيك الاصدار .

وفى مستهل سنة ١٩٦٤/٦٥ ، بدأ تطبيق نظام توزيع الأعمال المصرفية الخاصة بالشركات والمنشآت التابعة للمؤسسات العامة على البنوك التجارية . ورغبة فى أن يؤتى هذا النظام نتائجه المرجوة ، تم تنظيم حسابات وحدات القطاع العام لدى البنوك على الوجه الذى يلائم كلا منها ، ويسمح فى الوقت نفسه بالوقوف على المركز المالى وحركة النقدية وحجم الائتمان اللازم لكل قطاع أو شركة أو منشأة ، وتنظيم استخدامه على مدار السنة بما يتمشى مع ما تضطلع الوحدة بتنفيذه من مشروعات الخطة وأهدافها . كذلك حدد ما يجب على الشركات والمؤسسات العامة المشرفة عليها أن تتخذه من جانبها فى هذا الشأن من اجراءات تعتبر حجر الزاوية فى التطبيق الناجح لهذا النظام . وبدأت البنوك فى امساك الحسابات التحليلية التى يقتضيها النظام بالنسبة لبعض تلك الشركات . ورهنا بتعاون المؤسسات والشركات ، ينتظر أن يشمل التطبيق كافة وحدات القطاع العام فى وقت قريب .

كذلك تم تحقيق التماثل فى تصوير الميزانيات العمومية والحسابات الختامية للبنوك ، توحيدا لأسلوب قياس المراكز المالية والنتائج ، كما وحدت أسس تقييم الأصول والخصوم لأغراض الميزانيات توحيدا لمعايير القياس وضمانا لصدق تمثيل الميزانيات للمراكز المالية للبنوك ونتائج أعمالها .

وفى مجال تحقيق التوازن فى انتشار الخدمات المصرفية ، وضعت سياسة لتنسيق فروع البنوك القائمة ، والسير فى انشاء الوحدات الجديدة على الوجه الذى يكفل تغطية احتياجات مختلف المناطق لهذه الخدمات ، مع الاستغناء عما لا تدعو اليه الحاجة من الوحدات القائمة ، وذلك فى ضوء ما أجرى من دراسات فى هذا الشأن .

هذا ، ومساهمة فى تنمية الوعى الادخارى أجاز القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ أن يعهد الى البنك الأهلى المصرى باصدار شهادات استثمار مختلفة ، وخول وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية تحديد الشروط والاوضاع الخاصة بكل اصدار . وبمقتضى القرار الوزارى الصادر فى ٢٩ مايو سنة ١٩٦٥ صرح للبنك باصدار شهادات استثمار مختلفة القيم والشروط على أن تعتبر حصيلتها مالا مخصصا لمشروعات التنمية التى تعين بقرار من وزير الاقتصاد .

كذلك أبرم البنك الأهلى المصرى مع وكالة التنمية الدولية الأمريكية اتفاقية مقتضاها تخصيص مليون جنيه من اعتمادات المعونة - كبداية - لمنح قروض صغيرة بشروط ميسرة لتمويل مشروعات انتاجية فى نطاق القطاع الخاص . وتتيح هذه العملية لفئات الحرفيين وصغار الصناع ممن لا تمكنهم وسائلهم المالية الخاصة من الاقتراض من البنوك بالشروط المعتادة ، الحصول على احتياجاتهم من التمويل بشروط ملائمة . وقد بدأت البنوك فى تنفيذ هذه القروض لقاء مصروفاتها المباشرة دون ربح .

ومما يجدر التنويه به أنه بعد أن آل اختصاص المؤسسة المصرية العامة للبنوك الى البنك المركزى ، تدرس القرارات التى تصدرها مجالس ادارة البنوك التابعة . وتستهدف هذه الدراسة اتساق القرارات مع مقتضيات الخطة والاتجاهات العامة وتوحيد حلول المسائل المتشابهة ، وتعرف المشاكل التى تواجهها بعض البنوك للمعاونة على حلها .

كذلك اجريت دراسات عديدة متشعبة تستهدف توحيد النظم واللوائح وقواعد العمل بالبنوك ، وتعالج المسائل المتعلقة بالتعاون - فى المحيط المصرفى - مع الدول العربية والافريقية ، وخاصة فيما يتعلق بتدريب الوافدين من هذه الدول على الأعمال المصرفية .

وتحقيقا للتعاون المثمر بين البنوك والبنك المركزى ، تعقد اجتماعات دورية بين محافظ البنك المركزى ورؤساء مجالس ادارة البنوك تستعرض فيها التطورات الائتمانية والمصرفية والمسائل المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية الخارجية ، كما تدرس فيها المسائل العامة التى تهم الجهاز المصرفى سواء ما يتعلق منها بالشئون الفنية أو التنظيمية ، توحيدا للقواعد التى يجرى التصرف على هداها فى مختلف البنوك .

هذا ، وقد باشر مجلس ادارة البنك المركزى المصرى سلطات الجمعيات العمومية للبنوك التى خولت له بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٤٦٦ لسنة ١٩٦٤ ، وبهذه الصفة نظر المجلس الميزانيات العمومية للبنوك فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٤ وحساباتها الختامية وتوزيع أرباحها عن السنة المنتهية فى ذلك التاريخ . وقد اعتمد المجلس ميزانيات وأرباح وخسائر وتوزيعات البنوك المتخذة شكل شركات مساهمة ، وأقر ميزانيات البنوك التى كانت متخذة شكل مؤسسات عامة تمهيدا لاستصدار القرارات الجمهورية باعتمادها وفقا للقانون .

ميزانية البنك المركزى المصرى
فى ٣٠ يونيه ١٩٦٥

قسم اصدار البنكنوت

وتظهر به قيمة البنكنوت المصدر وما يقابلها من عناصر غطاء الاصدار ، وقد بلغ المصدر من البنكنوت فى ٣٠ يونيه ١٩٦٥ ، ٤٢٥ مليون جنيه مقابل ٣٦٧ مليون جنيه فى ٣٠ يونيه ١٩٦٤ ، وبلغ متوسط النقد المتداول خلال السنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٥ ، ٣٨٦ مليون جنيه مقابل ٣١٨ مليون جنيه فى السنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ .

وفيما يختص بالعناصر التى يتألف منها غطاء الاصدار ، فقد بلغت قيمة الذهب المودع فى الغطاء فى ٣٠ يونيه ١٩٦٥ ، ٦٠ر٥٥٢ر٦٠٧ من الجنيهات ، وبذلك تكون نسبته ١٥ر٧ ٪ من متوسط المتداول من البنكنوت خلال السنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٥ ، مقابل ١٩ر٠٢ ٪ فى السنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ .

هذا فى حين بلغت قيمة أذون الحكومة والأذون الأخرى فى ٣٠ يونيه ١٩٦٥ ، ٢٣٧ر٨٨٨ر٠٠٠ جنيه مقابل ٢٠٣ر٤٠٧ر٠٠٠ جنيه فى نفس التاريخ من العام الماضى . كما بلغت قيمة صكوك الحكومة والصكوك المضمونة منها ١٢٦ر٥٥٩ر٣٩٣ جنيها مقابل ١٠٣ر٠٤٠ر٣٩٣ جنيها فى ٣٠ يونيه ١٩٦٤ .

قسم العمليات المصرفية

وهو يعبر من ناحية عن أصول البنك التى تتمثل فى الصكوك والأذون الحكومية التى فى حوزة البنك ، وما يقدمه من قروض أو يمنحه من تسهيلات ائتمانية ، فضلا عما لديه من نقدية فى خزانته أو ما يكون لحسابه من نقدية فى خزائن البنوك ، وأيضا أرصدته لدى مراسليه بالخارج ، وكذلك ما يتمثل فى أصوله الأخرى المنوعة والثابتة . كما يعبر من الناحية الأخرى عن خصوم البنك التى تشمل رأس المال والاحتياطى ، وما يوجد لديه من مختلف الودائع وما فى حكمها ، وكذا الخصوم الأخرى المنوعة .

وقد بلغ مجموع ميزانية هذا القسم ٣٣١ مليون جنيه مقابل ٢٨٦ر٤ مليون جنيه فى ٣٠ يونيه ١٩٦٤ ، بزيادة قدرها ٤٤ر٦ مليون جنيه ، ترجع الى ما طرأ على عناصر الأصول والخصوم من زيادة أو نقص .

وفيما يختص بالأصول يلاحظ ما يأتى : -

أن أذون الحكومة وأذون الحكومات الأجنبية قد بلغت ٢٥ر١ مليون جنيه مقابل ٣٩ر٨ مليون جنيه فى العام الماضى ، بنقص قدره ١٤ر٧ مليون جنيه ، يعزى الى نقص المستثمر فى أذون الحكومات الأجنبية بما يعادل قيمته ٣ر٧ مليون جنيه ، والى نقص رصيد أذون الحكومة بمقدار ١١ مليون جنيه ، نتيجة لتحويل ما قيمته الاسمية ٣٤ر٤ مليون جنيه الى غطاء الاصدار لزيادة البنكنوت المصدر ، بينما اقتصر المستثمر فى أذون الحكومة خلال العام على ٢٣ر٤ مليون جنيه .

أما الصكوك الحكومية والصكوك المضمونة من الحكومة والصكوك الأخرى ، فقد بلغت ٦ر٧ مليون جنيه مقابل ٣٢ر٣ مليون جنيه فى العام الماضى ، بنقص قدره ٢٥ر٦ مليون جنيه نتيجة لتحويل صكوك حكومية قيمتها الاسمية ٢٤ مليون جنيه الى غطاء الاصدار ، واستهلاك ما قيمته الاسمية ٣ر٦ مليون جنيه من سندات قرض الانتاج ٣ ٪ ١٩٦٤/١٩٦٥ .

ونقصت القروض الممنوحة للبنوك التجارية بمقدار ١ر٦ مليون جنيه اذ بلغت ٧٦ر٦ مليون جنيه مقابل ٨٢ر٧ مليون جنيه .

وزادت القروض الأخرى والحسابات المدينة بمقدار ٧٢ر٦ مليون جنيه فبلغت ١٣٨ر٣ مليون جنيه مقابل ٦٥ر٧ مليون جنيه فى ٣٠ يونيه ١٩٦٤ .

وبلغت الكمبيالات المخصومة ٣ ملايين جنيه مقابل ٢٨٨ر٠٠٠ جنيه فى نهاية يونيه ١٩٦٤ ، نتيجة لاعادة خصم بعض أذون الخزانة .

وزادت حسابات المقاصة والحسابات الأخرى الخاصة باتفاقات الدفع فى جانب الأصول بمقدار ١٥ر٥ مليون جنيه فبلغت ٥١ر٤ مليون جنيه ، تبعا لزيادة مديونية بعض الدول للجمهورية العربية المتحدة .

وبلغت أرصدتنا من الذهب والعملات الأجنبية لدى البنوك والمراسلين بالخارج ٦ر٧ مليون جنيه مقابل ٧ر٦ مليون جنيه فى ٣٠ يونيه ١٩٦٤ .

وأظهر حساب النقدية لدى البنوك المحلية رصيدا قدره ١٢ر٩ مليون جنيه بزيادة قدرها ١ر٨ مليون جنيه ، بينما نقص رصيد الخزانة فأصبح ٧ر٦ مليون جنيه مقابل ٩ر٤ مليون جنيه .

وظلت المبانى مقومة بمبلغ ١٤ر٠٠٥ من الجنيهات كما كانت عليه فى نهاية يونيه ١٩٦٤ .

أما الحسابات النظامية فقد زادت بمقدار ٦٥ مليون جنيه ، نتيجة لزيادة الاعتمادات المفتوحة لحساب الحكومة والهيئات العامة .

وفيما يتصل بالخصوم فيلاحظ ما يأتى : -

بلغ الاحتياطى ٢ر٤٧٢ر٠٠٠ جنيه بزيادة قدرها ٤٧٢ر٠٠٠ جنيه عما كان عليه فى نهاية العام الماضى .

وأظهرت حسابات الحكومة رصيدا قدره ٢ر٨ مليون جنيه مقابل ٣ر٦ مليون جنيه فى ٣٠ يونيه ١٩٦٤ .

ونقصت أرصدة البنوك التجارية بمقدار ٣ر٩ مليون جنيه فبلغت ٨٨ر٤ مليون جنيه .

كما نقصت حسابات المقاصة والحسابات الأخرى الخاصة باتفاقات الدفع فى جانب الخصوم بمقدار ٤ر١ مليون جنيه ، اذ بلغت ١٠٦ مليون جنيه مقابل ١١٠ر١ مليون جنيه فى ٣٠ يونيه ١٩٦٤ .

وبلغت الودائع والحسابات الدائنة الأخرى ١٢٦ر٥ مليون جنيه مقابل ٦٨ر٤ مليون جنيه فى العام الماضى ، بزيادة قدرها ٥٨ر١ مليون جنيه تعزى الى ما تلقاه البنك من ودائع لبعض الحكومات والهيئات الخارجية .

❖❖

هذا ، وفيما يختص بحساب الأرباح والخسائر فقد أسفرت العمليات التى باشرها البنك المركزى خلال السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيه ١٩٦٥ ، عن ربح اجمالى قدره ١٠ر٩٤٣ر٨٩٣ جنيها (بما فى ذلك أرباح الاصدار) ، فى حين بلغت المصروفات ١ر٩٣٩ر٨٧٧ جنيها ، وبذلك يبلغ صافى الربح ٩ر٠٠٤ر٠١٦ جنيها .

ووفقا للمادة ٣٧ من النظام الأساسى للبنـــك ، اقتطع من صافى أرباح السنة الماليـة المنتهية فى ٣٠ يونيه ١٩٦٥ ، مبلغ ٤٧٢ر٠٠٠ جنيـه زيد به الاحتيـاطى .

وعلى هذا يكون المتبقى من أرباح السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيـه ١٩٦٥ مبلغ ٨ر٥٣٢ر٠١٦ جنيها يؤول الى الخزانة العامة بعد ان يستقطع منه ما يستحق من ضرائب على الأرباح .

وبناء على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٦ لسنة ١٩٦٤ بالغاء المؤسسة المصرية العامة للبنوك ، ونقل أعمالها للبنك المركزى ، فقد اتخـذت الاجراءات اللازمة لتحديد حقوق المؤسسة والتزاماتها التى تؤول الى البنـــك وفقا للمادة الثانية من القرار الجمهورى المشار اليه .

ونظرا لأنه حتى ٣٠ يونيـــه ١٩٦٥ لم يتم تحديد قيمة تلك الحقـوق والالتزامات بصفة نهائية فلم يكن من المستطاع اظهارها فى ميزانية البنك فى ١٩٦٥/٦/٣٠ .

❖

دار طباعة البنكنوت

اكتملت الأعمال الانشائية بدار طباعة البنكنوت تقريبا ، ويجـرى فى الوقت الحالى تزويدها بما يلزم من تجهيزات فنية وادارية حتى يتسنى تشغيلها فى أقرب وقت ممكن .

❖

مجلس الادارة

صدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٥ بتعديل المادة ٤ من القـــانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ ، فى شأن البنـــك المركزى المصرى والبنـك الأهـــلى المصرى ، المتعلقة بتشكيل مجلس الادارة . ووفقا لهذا التعـــديل أصـــبح المجلس مشكلا من محافظ يرأس المجلس ونائب محافظ واثنـين يمثـــلان وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وممثل من وزارة الخزانة ورؤساء مجالس

ادارة البنوك التجارية والمتخصصة أو من ينوب عنهم من أعضاء مجالس الادارة وثلاثة من كبار المشتغلين بالمسائل النقدية والمالية يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية . وقد صدر هذا القرار برقم ٢٠٩٨ لسنة ١٩٦٥ فاستكمل المجلس بذلك تشكيله .

ويسجل المجلس خالص شكره للسادة الأعضاء الذين انتهت عضويتهم .

❖❖❖

ويود مجلس الادارة فى ختام هذا التقرير أن يعرب عن شكره وتقديره لجميع العاملين بالبنك الذين لم يدخروا جهدا فى القيام بأعباء وظائفهم والاضطلاع بمسئوليتهم فى خدمة الاقتصاد القومى ، مما يستحق أطيب الثناء .

قـــرار رئيس الجمهورية العربيـة المتحـدة
رقـم ٢٧٢٢ لسنة ١٩٦٦
باعتماد ميزانية البنـك المركـزى المصـرى فى ٣٠ يونيه ١٩٦٥
وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية
فى ٣٠ يونيـــه ١٩٦٥

رئيس الجمهـورية

بعد الاطلاع على الدسـتور

وعلى المادة ١٢ من القـانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البنـــك المركـزى المصـــرى والبنـك الأهـلى المصـرى ،

وعلى المادة ٣٧ من النظام الأساسى للبنـك المركزى المصرى الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٣٦ لسنة ١٩٦٠ ،

وعلى القـرار الجمهورى رقم ١٧٣٦ لسـنة ١٩٦٦ باعتمـــاد ميزانية البنـــك المركـزى المصـــرى فى ٣٠ يونيـــه ١٩٦٤ وحسـاب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيه ١٩٦٤ ،

قـــــرر :

مـادة ١ - تعتمد ميزانية البنـك المركـزى المصـرى فى ٣٠ يونيه ١٩٦٥ وحساب الأرباح والخسائر عن السنة الماليـة المنتهيـة فى ٣٠ يونيه ١٩٦٥ المرافقان لهـــذا القـرار ويعتمد اقتطـــاع مبـلغ ٤٧٢٫٠٠٠ جنيه من الأرباح يضاف الى احتياطى البنـــك .

مـادة ٢ - يخصص من الأرباح الصافية مبلغ لصرف مكافأة للعاملين بالبنك يصدر بتقديره والقواعد المنظمة لصرفه قرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

مـادة ٣ - ينشر هـــذا القـــرار فى الجريدة الرسمية .

صـــدر برياســـة الجمهورية فى ١٧ ربيـــع الأول ســـنة ١٣٨٦ (٦ يوليه سنة ١٩٦٦) .

(جمـال عبد الناصر)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الميزانية فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٥

قسم اصدار البنكنوت

	جنيه مصرى
ذهب	٦٠ ٥٥٢ ٦٠٧
اذون الحكومة واذون أخرى	٢٣٧ ٨٨٨ ٠٠٠
صكوك الحكومة وصكوك مضمونة من الحكومة وصكوك أخرى	١٢٦ ٥٥٩ ٣٩٣
	٤٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠

	جنيه مصرى
المصدر من البنكنوت	٤٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠
	٤٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠

قسم العمليات المصرفية

	جنيه مصرى	جنيه مصرى
اذون الحكومة	١٩ ٨٦٢ ٠٠٠	
اذون الحكومات الاجنبية	٥ ٢٤٥ ٨٧٢	٢٥ ١٠٧ ٨٧٢
صكوك الحكومة وصكوك مضمونة من الحكومة وصكوك أخرى		٦ ٦٥٧ ٣٤٦
قروض للبنوك التجارية		٧٦ ٦٠٠ ٠٠٠
قروض أخرى وحسابات مدينة		١٣٨ ٣٢١ ٤٦٢
كمبيالات مخصومة		٣ ٠٠٠ ٠٠٠
حسابات مقاصة وحسابات أخرى (اتفاقات الدفع)		٥١ ٣٨٩ ٣٠٥
ذهب وبنوك بالخارج		٦ ٦٦٠ ٣٦٨
حساب النقدية لدى البنوك المحلية		١٢ ٨٨١ ٥٦٠
فى الخزانة :		
بنكنوت	٦ ٩٢٦ ٤٠٦	
عملات معدنية وورقية أخرى	٦٣٢ ٣١٩	٧ ٥٥٨ ٧٢٥
مبان		١٤ ٠٠٥
اصول أخرى متنوعة		٢ ٧٩٩ ٢٢٧
		٣٣٠ ٩٨٦ ٨٧٠

	جنيه مصرى
رأس المال	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
الاحتياطى	٢ ٤٧٢ ٠٠٠
حسابات الحكومة	٢ ٧٥٧ ٤١١
حسابات البنوك التجارية	٨٨ ٣٧٨ ١٦٣
حسابات مقاصة وحسابات أخرى (اتفاقات الدفع)	١٠٥ ٩٥٧ ١٣١
ودائع وحسابات دائنة أخرى	١٢٦ ٤٧٨ ٧٦٤
خصوم أخرى متنوعة	١ ٩٤٦ ٤٠١
	٣٣٠ ٩٨٦ ٨٧٠

حسابات نظامية :	جنيه مصرى
التزامات العمـــلاء نظير اعتمادات مفتوحة وخطابات ضمان الخ	٣٦٣ ٦٩٤ ٧٥٤

حسابات نظامية :	جنيه مصرى
اعتمادات مفتوحة ، خطابات ضمان الخ	٣٦٣ ٦٩٤ ٧٥٤

أحمد زنـدو
محافظ البنك ورئيس مجلس الادارة

تقرير مراقبى الحسابات

راجعنا الميزانية الموضحة أعلاه وحساب الأرباح والخسائر المرفق معها على دفاتر ومستندات البنك وحصلنا على جميع المعلومات والبيانات التى رأينا ضرورتها لاغراض المراجعة .

ومن رأينا أن البنك يمسك حسابات منتظمة وان الميزانية وحساب الأرباح والخسائر مطابقان لتلك الحسابات .

ومن رأينا أن الميزانية تعبر بوضوح عن المركز المالى الحقيقى للبنك فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٥ وان حساب الأرباح والخسائر بالطريقة التى يظهر بها يبين على الوجه الصحيح أرباح البنك عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيه ١٩٦٥ وذلك طبقا للمعلومات التى حصلنا عليها ووفقا لما هو وارد فى دفاتر البنك .

لم تتضمن الميزانية فى ٣٠ يونيه ١٩٦٥ ما آل الى البنك من حقوق والتزامات المؤسسة المصرية العامة للبنوك نظرا للاسباب الموضحة بتقرير مجلس ادارة البنك .

مراقبا الحسابات

القاهرة فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٥

محمـود لطفى
عن الجهاز المركزى للمحاسبات

زكى حسـن
عضو جمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
س. م. م. رقم ٢

حساب الارباح والخسائر

عن السنة المنتهية فى ٣٠ يونيـه ١٩٦٥

منـــه	جنيه مصرى
مكافأة أعضاء مجلس الادارة	٧ ٥١٨
مصـــروفات	١ ٩٣٢ ٣٥٩
احتياطى (وفقا للمادة ٣٧ من النظام الأساسى للبنك)	٤٧٢ ٠٠٠
الرصـــيد	٨ ٥٣٢ ٠١٦
	١٠ ٩٤٣ ٨٩٣

لـــه	جنيه مصرى
اجمالى الربح عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيه ١٩٦٥ بعد استبعاد الاستهلاكات وتعديل الخصم واستبعاد المحول لحساب المخصصات	١٠ ٩٤٣ ٨٩٣
	١٠ ٩٤٣ ٨٩٣

مطبعة البنك المركزى المصرى – القاهرة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner